

فاعلية السياسة النقدية في ظل وجود مصارف إسلامية (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)

Effectiveness of monetary policy in the presence of Islamic banks (the case of Saudi Arabia)

إعداد الباحث/ أيمن أبكر حسن بخاش

طالب دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية

Email: aahbf@hotmail.com

ملخص الدراسة

تعتبر المملكة العربية السعودية من الدول التي يتميز فيها النظام المصرفي بوجود مصارف إسلامية تعمل إلى جانب مصارف تقليدية (نظام نقدي مزدوج) وهذه الخاصية من شأنها أن تؤثر على فاعلية السياسة النقدية. ويتناول هذا البحث واقع السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية وخصائصها إلى جانب دراسة قياسية تهدف إلى تقدير فاعلية قناة الائتمان في ظل نظام نقدي مزدوج. وتعتمد الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية ربع السنوية خلال الفترة (2008Q₁-2019Q₂) وذلك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لتقدير النماذج القياسية.

وتتميز الدراسة بأنها ستركز على أكثر من أداة للسياسة النقدية (سعر الفائدة والقاعدة النقدية) وأكثر من هدف اقتصادي (النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار) لدراسة قنوات تأثير السياسة النقدية مما يساعد في الوصول إلى نتائج أكثر دقة حول دور المصارف الإسلامية في نقل آثار السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية. وهذا من شأنه أن يساهم في وضع توصيات واضحة ودقيقة لمتخذي القرار بهدف الرفع من كفاءة السياسة النقدية في ظل نظام نقدي مزدوج.

كما توصلت هذه الدراسة إلى نتائج مفادها أن السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية تنتقل أثارها إلى الاقتصاد عبر قناة الائتمان المصرفي ولا يوجد اختلاف جوهري بين قناة التمويل الإسلامي وقناة القروض التقليدية في نقل هذه الأثار. ويرجع السبب في ذلك إلى اتباع المصارف الإسلامية السعودية وخاصة بنك الراجحي نموذج بنوك التجزئة (أو بنوك الودائع) التي تتعامل مع جمهور عريض من المودعين وعدد كبير من أصحاب العجز المالي والتركيز على عقود المدائبات (المرابحة، الإجارة..) في تمويل الاقتصاد.

وأظهرت النتائج كذلك أن هناك ارتباطاً موجباً بين التمويل المصرفي الإسلامي والتمويل المصرفي التقليدي (القروض) حيث أن تغيير أحدهما يؤدي إلى تغيير الآخر.

ويعود السبب في ذلك الى التنافس الشديد بين المصارف السعودية والى التقارب بين سعر الفائدة على القروض وطريقة تحديد هامش الربح المعلوم في عقود المداينات. وهذا التفاعل بين المتغيرين الإسلامي والتقليدي في النظام المصرفي السعودي يمكن أن يؤدي الى متغير أكبر حجماً يأخذ الصورة التوضيحية التالية (أ+ت=أت). يعتبر تفاعل "الاتحاد" هذا عاملاً إيجابياً بالنسبة للسياسة النقدية في نظام نقدي مزدوج لأنه سيزيد من كفاءة وفاعلية قناة الائتمان في التأثير على المتغيرات الاقتصادية!

كلمات مفتاحية: السياسة النقدية، نظام نقدي مزدوج، المصارف الإسلامية، المصارف التقليدية، قنوات السياسة النقدية.

Effectiveness of monetary policy in the presence of Islamic banks (the case of Saudi Arabia)

By: Ayman Abkar Hassan Bakhaash

(PhD, Economics, College of Islamic Economic Sciences, Umm Al-Qura University / Makkah Al-Mukarramah, Kingdom of Saudi Arabia)

Abstract

The Kingdom of Saudi Arabia is considered one of the countries in which the banking system is characterized by the presence of Islamic banks that operate alongside conventional banks (a dual monetary system), and this feature affects the effectiveness of monetary policy. In that way, a research adopted to examine the reality of monetary policy in KSA and its characteristics, in addition to econometric study which aimed to assess the effectiveness of the credit channel under the dual financial system. The study relies on quarterly time series data during the period (2008Q₁-2019Q₂) by using the Structural Vector Autoregression model (SVAR) to estimate the econometric models.

Moreover, the study is distinguished by the fact that it will focus on more than one monetary policy tool (interest rate and monetary base) and more than one economic objective (economic growth and price stability) to study the channels of influence of monetary policy,

¹ تفاعل الاتحاد أو تفاعل الضم هي مصطلحات تستخدم عادة في الكيمياء وهي عبارة عن اتحاد عنصرين لإنتاج مركب أو اتحاد مركبين لإنتاج مركب جديد

which helps in reaching more accurate conclusions about the role of Islamic banks in transmitting the effects of monetary policy in KSA. This would contribute to developing clear and accurate recommendations for decision-makers aiming and to increase the efficiency of monetary policy in light of a dual monetary system.

The study also concluded that the monetary policy in KSA transmits its effects to the economy through the banking credit channel, and there is no fundamental difference between the Islamic finance channel and the conventional loan channel in transmitting these effects. The reason for this is that Saudi Islamic banks, especially Al-Rajhi Bank, follow the model of retail banks (or deposit banks), and focus on quasi-debt instruments (Murabahah, Ijaraa ...) in financing the economy.

In addition, the results showed that there is a positive correlation between Islamic banking finance and conventional bank credit (loans), as changing one of them leads to a change in the other. The reason for this is due to the intense competition between Saudi banks and the convergence between the interest rate on loans and the method of determining the profit margin known in the placement contracts. This interaction between the Islamic and conventional variables in the Saudi banking system could lead to a larger variable that takes the following illustration ($I_s + C_v = IC$). This interaction of "union" is considered a positive factor for monetary policy in a dual monetary system because it increased the strength and effectiveness of the credit channel in influencing economic variables².

Keywords: Monetary policy, Dual monetary system, Islamic banks, Conventional banks, monetary policy channels.

1- المقدمة

إن تنظيم النشاط الاقتصادي من طرف السلطات العمومية يكون في إطار ما يسمى بالسياسات الاقتصادية، والتي تمثل السياسة النقدية أحد أهم أجزائها، باعتبارها ذلك التصرف القائم على مراقبة عرض النقود من طرف السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي بغية تحقيق الأهداف العامة أو النهائية للسياسة الاقتصادية للدولة، وهي أربعة أهداف أساسية يطلق عليها الاقتصاديون

² In chemistry, a combination reaction (also known as a synthesis reaction) is a reaction where two or more elements or compounds (reactants) combine to form a single compound (product).

اسم المربع السحري : رفع مستويات النمو، تحقيق التشغيل التام (محاربة البطالة)، تحقيق الاستقرار الداخلي (محاربة التضخم)، وتحقيق التوازن الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات) .

وحتى تلعب السياسة النقدية أثرها بنجاح وتحقيق أهدافها النهائية، يستوجب على السلطات النقدية بناء استراتيجية سليمة ومتينة تعتمد على توجيه هذه السياسة لتحقيق أهدافها، مع إخضاعها لضوابط ومعايير محكمة حتى لا تحيد عن تحقيق هذه الأهداف. إلى جانب تزويد هذه السياسة بالأدوات الضرورية التي تمكنها من أداء دورها وبنجاح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وبالرغم من كونها أحد أهم سياسات الاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي، فمن الممكن أن يكون للسياسة النقدية نتائج غير متوقعة أو حتى غير مرغوبة في الاقتصاد، ولذلك ومن أجل ضمان سلامتها يفترض بصانعي السياسة النقدية أن يكونوا على دراية دقيقة بتوقيت وأثار السياسة المتبعة على الاقتصاد الحقيقي، وهو ما يتطلب فهماً صحيحاً للآليات التي ينتقل بها أثر هذه السياسة، والتي تعبر عن ميكانيكية عمل قنوات انتقال الأثر النقدي. فالفهم الصحيح لهذه القنوات يعتبر شرطاً ضرورياً لتجنب التقلبات المفاجئة في الأسعار خاصة في ظل اعتماد استقرار الأسعار كهدف نهائي وأولي للسياسة النقدية. وتعتبر قنوات السياسة النقدية عن تلك الروابط الخاصة التي ينتقل عبرها أو من خلالها أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي ومن أهمها: قناة سعر الفائدة، قناة الائتمان، قناة سعر الصرف وقناة سعر الأصول أو الأسهم.

وتكمن أهمية كل قناة على عدة معطيات من أهمها الخصائص الهيكلية للاقتصاد فمثلاً إذا كان الاقتصاد يتمتع بدرجة انفتاح كبيرة جداً على العالم الخارجي وتلعب الصادرات والواردات من السلع ورؤوس الأموال دوراً مهماً فإن في هذا الاقتصاد ستكون قناة سعر الصرف هي القناة الهامة التي تؤثر عبرها السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، كذلك إذا كان الاقتصاد يعتمد أساساً على المصارف في تمويل النشاط الاقتصادي عن طريق القروض فإن في هذه الحالة تكون قناة الائتمان الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية في التأثير على الاقتصاد. أما في الدول التي تكون فيها الأسواق المالية متطورة وتساهم إلى جانب المصارف في تمويل المؤسسات فإن قناة سعر الفائدة تكون أكثر فاعلية.

في السنوات الأخيرة احتل نشاط الصيرفة الإسلامية مكانة مرموقة في العديد من دول العالم وأظهر تقرير أصدرته وكالة تومسون رويترز أن قيمة أصول المصارف الإسلامية على مستوى العالم بلغت في نهاية سنة 2016م حوالي 1.5 تريليون دولار أمريكي، 43.5% منها موجودة في خمس دول خليجية (السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين وقطر) و30% في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحوالي 15% في آسيا

وأدى هذا الواقع الجديد إلى بروز نظام مصرفي مزدوج في العديد من الدول (مصارف تقليدية ومصارف إسلامية) يحمل في طياته تحديات أمام السياسة النقدية. ويتمثل التحدي الأول في وجود اختلافات جوهرية بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية خاصة على مستوى العوامل التي تؤثر على سلوك المودعين والمصارف والأشخاص الذين لهم عجز مالي. يتمثل التحدي الثاني في تقسيم وتجزئة سوق الودائع وسوق التمويل المصرفي مما يترتب عن ذلك من ازدواجية الأدوات والأهداف والآثار الارتدادية التي يمكن أن تنتقل من سوق لآخر. ويتمثل التحدي الثالث في وجود أدوات تقليدية للسياسة النقدية مثل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني والتي لا تتلاءم في بعض جوانبها مع خصوصية العمل المصرفي الإسلامي.

أصبح إذن من الضروري إعادة هيكلة آليات عمل السياسة النقدية لتتخطى كل هذه التحديات ولتأخذ بعين الاعتبار خصوصية العمل المصرفي الإسلامي.

إن العمل المصرفي في البنوك الإسلامية له فلسفة مختلفة تماماً عن فلسفة العمل في البنوك التقليدية ذلك أن الأخيرة تتاجر بالنقود عن طريق بيع وشراء الائتمان والتكسب من الفرق، فهي قائمة على الربا، وعلى علاقة دائن ومدين وبالمقابل فإن البنوك الإسلامية تتقيد بوظيفة النقود التي هي تسهيل انتقال السلع والخدمات وتجنب الربا وتحل محله المشاركة سواء بين مال ومال (شركات الأموال) أو بين جهد ومال (المضاربة الشرعية) أو بين سلعة ومال (المرابحة) أو بين خدمة ومال (الإجارة)... فالعلاقة بين البنوك الإسلامية وأصحاب الودائع قائمة على أساس علاقة مشاركة ومتاجرة ضمن عمليات البيع والشراء وتوجيه هذه الأموال على أساس المشاركة في الربح والخسارة. أما البنوك التقليدية فهي تحشد المدخرات وتوجهها نحو قنوات الاستثمار المختلفة حسب سعر فائدة الذي يحدد مسبقاً.

إن عمل المؤسسات المالية الإسلامية لا يقل أهمية عن نظيرتها التقليدية لتحقيق انتقال فعال للسياسة النقدية في الاقتصاد، وإن هذا الاختلاف في طبيعة عمل المصارف الإسلامية والتقليدية يؤثر حتماً على آليات تأثير السياسة النقدية لأن معاملات المصارف التقليدية تتأثر بالتغير في سعر الفائدة بينما المصارف الإسلامية تتأثر بمعدل توزيع الأرباح في عقود المشاركات (المضاربة والمشاركة) وبنسبة هامش الربح في عقود المداينات (المرابحة، الإجارة...). وبالتالي فإن قنوات التأثير التقليدية مثل سعر الفائدة وقناة الائتمان المصرفي (القروض) تفقد من فاعليتها في ظل نظام نقدي مزدوج.

وأكدت العديد من الدراسات على ضرورة مراجعة آليات عمل السياسة النقدية في ظل هذا الواقع الجديد من أجل المحافظة على فاعليتها في تحقيق أهدافها (Husin2013). فمثلاً قناة سعر الفائدة يمكن أن تؤثر على سلوك المصارف التقليدية وبطريقة غير مباشرة تؤثر على عمل المصارف الإسلامية وأي ارتفاع في سعر الفائدة بهدف مواجهة التضخم سينتج عنه انتقال الطلب على التمويل من التقليدي إلى الإسلامي لأن تكلفة التمويل في هذا السوق لا تتأثر بسعر الفائدة. أي أن قناة سعر الفائدة نتج عنها قناة أخرى هي قناة تقليدي - إسلامي وهذا من شأنه أن يحد من فاعلية سياسة محاربة التضخم خاصة في الدول الذي يكبر فيها حجم المعاملات المصرفية الإسلامية. من ناحية أخرى فإن قناة الائتمان التي على أساسها يتحكم البنك المركزي في حجم السيولة المصرفية لديه وبالتالي في قدرة المصارف على التمويل ستفقد من فاعليتها لان المصارف الإسلامية لا تتعامل بأسلوب إعادة التمويل بفائدة مع البنك المركزي وليس لديها سوق نقدي متطور وبالتالي تحتفظ بنسبة عالية من السيولة تمكنها من المحافظة على قدرتها التمويلية في حالة اتباع البنك المركزي لسياسة نقدية انكماشية.

نستنتج من كل هذا أن أدوات السياسة النقدية وأهدافها وقنوات تأثيرها يجب أن تتأقلم مع هذا الوضع الجديد وتأخذ بعين الاعتبار درجة تطور الصيرفة الإسلامية والتفاعلات التي يمكن أن تحصل بين الجانب التقليدي والجانب الإسلامي.

أهمية المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية: نحو نظام نقدي مزدوج

استحوذت المملكة العربية السعودية على ثاني أعلى حصة من أصول الصناعة المالية الإسلامية بنسبة 20.6% والأولى على مستوى دول الخليج (47%) من مجموع أصول المصارف الإسلامية الخليجية (Thomson2016). وأصبحت المصارف الإسلامية السعودية جزءاً من النسيج الاقتصادي السعودي حيث تلعب دوراً مهماً في تمويل الاقتصاد وفي جمع المدخرات. فالمصارف الإسلامية السعودية الأربعة (الراجحي، البلاد، الإنماء والجزيرة) تمتلك في سنة 2016م أكثر من 30% من إجمالي أصول المصارف السعودية وتمتلك أكثر من 27% من سوق الودائع المصرفية مع متوسط نسبة نمو سنوي تقدر بـ 16% بين 2005م و 2016م.

الجدول 1: نسبة الودائع والأصول في البنوك السعودية (من إجمالي الودائع والأصول المصرفية) (%)

السنة	نسبة الودائع	نسبة الأصول
2005	17,3	17,6
2006	16,2	19
2007	16,9	20,8
2008	18,6	23,2
2009	17,5	23
2010	20,5	27,4
2011	22,9	30,3
2012	25,4	33
2013	25,7	32,4
2014	26,2	33
2015	26	30,1
2016	27,6	31,7

المصدر: إحصائيات مؤسسة النقد العربي السعودي والقوائم المالية للمصارف الإسلامية

وحسب دراسة لوكالة فيشر (Fitch2016) فإن سوق التمويل المصرفي في المملكة العربية السعودية يسيطر عليها أسلوب التمويل بالصيغ الإسلامية حيث يمثل في 2015م ثلثي إجمالي التمويل المصرفي، و38% من هذا التمويل الإسلامي مصدره المصارف الإسلامية الأربعة و28% مصدره النواظف الإسلامية في المصارف التقليدية. إن هذا الدور الكبير الذي تلعبه المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد السعودي يجعلها تؤثر في المتغيرات الكلية خاصة المتعلقة بالاستهلاك والاستثمار (مكونات الطلب الداخلي) وبالتالي تؤثر على مستوى النمو ومعدل التضخم، وبهذا تعتبر حلقة مهمة في نقل آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تأثير السياسة النقدية في ظل نظام نقدي مزدوج وعلى دور البنوك الإسلامية في توجيه آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي. وسنحاول فهم آليات انتقال أثر السياسة النقدية في ظل وجود مصارف إسلامية تعمل جنباً إلى جنب مع مصارف تقليدية (نظام مالي مزدوج). وتعتبر محاولتنا هذه إضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت تجارب أخرى مثل إندونيسيا وماليزيا وتركيا وباكستان ومساهمة منا في فهم ومعالجة الإشكاليات التي تطرحها السياسة النقدية في ظل نظام نقدي مزدوج (Al-Jasser & Benafe 2008) مع اتباع البنك المركزي السعودي سياسة نقدية موحدة (SAMA Report 2016)، ووضع توصيات تساعد متخذي القرار على وضع الهيكلة التنظيمية المناسبة التي تراعي خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي وتزيد في نفس الوقت من فعالية آليات تأثير السياسة النقدية في نظام نقدي مزدوج.

1-1- أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تأثير السياسة النقدية في ظل نظام نقدي مزدوج وعلى دور البنوك الإسلامية في توجيه آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، ويتفرع منه الأهداف التالية:

- دراسة أدوات السياسة النقدية وأهم قنوات تأثيرها بالمملكة العربية السعودية.
- التعرف على دور المصارف الإسلامية السعودية في نقل آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي.
- رصد أوجه التشابه والاختلاف بين درجة استجابة كل من المصارف والمصارف التقليدية لتغيرات السياسة النقدية.

2-1- أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في ندرة الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع على مستوى المملكة العربية السعودية التي توجد فيها نظام مصرفي مزدوج مع عدم استقلالية بعض جوانب السياسة النقدية نتيجة نظام سعر صرف ثابت، بالإضافة إلى استخدام منهجية لقياس آلية انتقال السياسة النقدية تأخذ بعين الاعتبار وجود مصارف إسلامية وتعدد أهداف وأدوات السياسة النقدية. وهذا الموضوع يكتسي أهمية كبيرة خصوصاً بالنسبة للسلطات النقدية، التي ترغب في فهم دقيق بطبيعة القنوات المسؤولة عن انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاد والقناة الأكثر فعالية في ظل وجود مصارف إسلامية تعمل إلى جانب مصارف تقليدية وهذا من شأنه تمكين السلطة النقدية من تحقيق أهداف السياسة النقدية وتجنب التقلبات على مستوى النمو الاقتصادي أو على مستوى الأسعار. إضافة إلى ذلك فإن السلطات النقدية تبحث عن معرفة المعوقات التي تفرضها ازواجية النظام المالي على فعالية السياسة النقدية وقنواتها للسعي إلى تقليصها.

3-1- مشكلة البحث

تهدف مشكلة البحث إلى الإجابة عن التساؤل التالي:

- ماهي القنوات المسؤولة عن انتقال أثر السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية وما مدى فعاليتها في ظل نظام نقدي مزدوج؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الجزئية:

- ماهي قنوات انتقال أثر السياسة النقدية في ظل نظام نقدي مزدوج؟
- ماهي العوامل المؤثرة على طبيعة وفعالية قنوات انتقال أثر السياسة النقدية في ظل هذا النظام؟
- كيف تؤثر المصارف الإسلامية على طبيعة وفعالية آلية انتقال أثر السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية؟
- ما هي أوجه الاختلاف والتشابه في سلوك المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية تجاه تغيرات أدوات واهداف السياسة النقدية؟

4-1- فرضيات البحث

وعلى ضوء هذه التساؤلات سنحاول اختبار الفرضيات التالية:

- تشكل قناة سعر الفائدة القناة الأقل فاعلية على معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم. (ينخفض تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في ظل نظام سعر الصرف الثابت).
- استجابة القروض التقليدية للتغير في سعر الفائدة لا تختلف عن التمويل الإسلامي نظراً لارتفاع نسبة التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية مقارنة بالصيغ التمويل بالمشاركات.
- تشكل قناة الائتمان المصرفي القناة الرئيسية والأكثر ملائمة لنقل أثر السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية. (يرتفع النمو الاقتصادي ويتغير معدل الأسعار نتيجة الزيادة في حجم التمويل الإسلامي والقروض).
- درجة استجابة النمو الاقتصادي ومعدل التضخم للتغير في التمويل الإسلامي لا يختلف عن القرض التقليدي نظراً للتشابه الكبير بين الصيغتين وارتفاع نسبة التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية مقارنة بالصيغة التمويل بالمشاركات.
- توجد علاقة ارتباط قوية بين التمويل الإسلامي والقرض التقليدي نظراً لارتفاع نسبة التمويل بالمرابحة في أصول المصارف الإسلامية.

2- الدراسات السابقة

2-1- (HasanKiaee2007)

بينت هذه الورقة التي درست الحالة الإيرانية أن الأدوات السعرية التي تعتمد على نسبة توزيع الأرباح أكثر تأثيراً على المتغيرات الاقتصادية مما يعزز من فعالية السياسة النقدية في إطار الاقتصاد الإسلامي.

وحسب ما ذكره الباحث فإن البنك المركزي الإيراني يستعمل نسبة توزيع الأرباح في عقود المشاركات للتأثير على سلوك المودعين في المصارف الإسلامية، فإذا أراد البنك المركزي اتباع سياسة نقدية توسعية يلعب دور رب المال مع المصرف حيث يمكنه من التمويل بنسبة عائد أعلى من النسبة التي كان يتحصل عليها من المودعين وبهذه الطريقة يجبر البنك المركزي المودعين على تخفيض نسبة العائد الراجع إليهم وزيادة نسبة العائد الراجع للمصرف.

هذه السياسة تمكن المصارف من الحصول على موارد مالية من البنك المركزي من أجل استخدامها في تمويل مشاريع استثمارية وتحفز كذلك المودعين على إنفاق دخلهم على الاستهلاك عوضاً عن ادخارها في المصارف.

وإذا أراد البنك المركزي اتباع سياسة نقدية انكماشية فإنه يسعى إلى زيادة نسبة العائد الراجع للمودعين مما يحفزهم على الادخار في المصارف عوضاً عن الاستهلاك ويمكن له القيام بذلك عن طريق لعب دور المضارب مع المصرف وذلك بتمكينه من نسبة من الأرباح أعلى من التي كان يتحصل عليها من صاحب المشروع وبهذه الطريقة يزيد من تكلفة التمويل حيث يجبر صاحب المشروع على دفع نسبة أرباح أعلى للمصرف ويؤدي ذلك إلى تخفيض الطلب على التمويل المصرفي ويقوم البنك المركزي بإصدار صكوك مضاربة (شهادات مشاركة/مضاربة) وبيعها للمصارف مقابل ما يمتلكونه من سيولة وبذلك يقوم باستثمار هذه الأموال في مشاريع حكومية أو عقارات تابعة البنك أو استثمارها في السوق المالية (شراء أسهم/صكوك).

(E. H. Ergeç & B. G. Arslan 2013) 2-2

يعتبر الكاتبان أورجيك وأرسلان أن معرفة أثر سعر الفائدة على المصارف الإسلامية هو الأسلوب الذي يمكننا من فهم مساهمة هذا النوع من المؤسسات في الاستقرار المالي وفي تصميم أدوات السياسة النقدية وفي وضع الأنظمة الرقابية المرتبطة بإدارة المخاطر الخاصة بهذا النوع من المؤسسات، وفي هذه الورقة الخاصة بالحالة التركية قام الباحثان بتحليل أثر التغيرات في سعر الفائدة على الودائع لدى المصارف الإسلامية وعلى حجم التمويل المصرفي وذلك خلال الفترة (2005-2009م) باستخدام بيانات شهرية ويهدف هذا البحث إلى تجربة الفرضية القائلة بأن المصارف الإسلامية لا تتأثر بسعر الفائدة لأن معاملاتها المالية في جانب الخصوم وفي جانب الأصول خالية من الربا.

وتوصل الباحثان إلى نتائج تفند هذه الفرضية وتؤكد تأثير سعر الفائدة على حجم الودائع في المصارف الإسلامية العاملة في تركيا حيث أن التغير في سعر الفائدة له أثر سلبي على الودائع في المصارف التقليدية ولكن بعد فترة (4 أشهر حسب نتيجة البحث) تصبح العلاقة موجبة وكأن المصارف التقليدية تتأقلم مع هذا الوضع الجديد وذلك بزيادة سعر الفائدة على القروض لضمان هامش الربح ومن ثم زيادة في سعر الفائدة على الودائع من أجل كسب ثقة المودعين. من جهة أخرى فإن الودائع في المصارف الإسلامية تتأثر سلباً بالصدمات التي تتعرض لها سعر الفائدة وتدم هذه الفترة 11 شهراً.

وفيما يخص تأثير سعر الفائدة على التمويل المصرفي أثبتت النتائج أن التغير في سعر الفائدة له أثر إيجابي على القروض في المصارف التقليدية ولكن بعد مدة تنقلب العلاقة إلى سالبة وفيما يخص المصارف الإسلامية تبقى العلاقة موجبة دون تغير بين سعر الفائدة والتمويل المصرفي وكأن الزيادة في سعر الفائدة تكون في مصلحة المصارف الإسلامية لأن تكلفة التمويل عندها ثابتة فيما تكلفة التمويل في المصارف التقليدية تزيد وهذا ما يؤثر سلباً على الطلب على القروض في المصارف التقليدية.

هذه النتائج توصلت إليها العديد من الدراسات مثل: هارون وأحمد 2000م، وقصري وقصيم 2009م، قصيم وآخرون 2009م، سكومانا وقاسم 2010م، وزينول وقاسم 2010م. وكلها تنفق على تأثير المصارف الإسلامية سواء في جانب الأصول أو جانب الخصوم بسعر الفائدة.

وبالطبع هذه النتائج ترفض الفرضية والنظريات التي تقول بأن المصارف الإسلامية في منأى عن التغيرات في سعر الفائدة نظراً لطبيعة معاملاتها اللاربوية.

3-2 (Rosly, S. 1999)

بينت هذه الدراسة أثر سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية يؤثر على نشاط المصارف الإسلامية والتقليدية في ماليزيا بحيث أن الزيادة في سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض في حجم الودائع لدى المصارف الإسلامية مما يؤثر سلباً على معدل الربحية.

ويعلل الباحث هذه النتيجة بخصائص التمويل المصرفي الإسلامي الذي يعتمد أساساً على البيع بالثمن العاجل بصيغة المرابحة مع هامش ربح ثابت، وبالتالي فإن الزيادة في سعر الفائدة يجعل الودائع في المصارف التقليدية أكثر ربحية من الودائع في المصارف الإسلامية (سعر الفائدة على الودائع في المصارف التقليدية متغير وغير ثابت). وبالتالي فإن المصارف التقليدية يمكن لها تغيير سعر الفائدة على القروض إذا ما تغير سعر الفائدة على الودائع وهذا لا يمكن له أن يقع بالنسبة للمصارف الإسلامية لأن هامش الربح متعاقد عليه ولا يمكن تغييره، أي بعبارة أخرى هذه المرونة في التغيير في سعر الفائدة لا توجد ما يناسبها في المصارف الإسلامية حيث أن هامش الربح أو نسبة توزيع الأرباح لا تتغير طيلة فترة العقد (المرابحة أو المضاربة).

4-2 (Sukmana, R. &Kassim, S. 2010)

يهدف هذا البحث إلى معرفة دور المصارف الإسلامية في آلية تأثير السياسة النقدية، وتوصلت إلى نتيجة تفيد بأنه توجد علاقة عكسية بين الودائع في المصارف الإسلامية والتغير في سعر الفائدة أي يعني الزيادة في سعر الفائدة ينتج عنه تغير سلوك المودعين حيث يسحبون أموالهم من المصارف الإسلامية لإيداعها في المصارف التقليدية. وينتج عن هذا السلوك انخفاض في مصادر الاموال لدى المصارف الإسلامية وبالتالي تدني قدرتهم على التمويل. إذن غياب آلية تمويل مرنة في المصارف الإسلامية يجعلها عرضة للتغيرات التي يتعرض لها سعر الفائدة.

5-2 (Ascarya 2014)

قام Ascarya بدراسة حول فاعلية قناة سعر الفائدة ونسبة توزيع الأرباح في إندونيسيا التي لديها نظام مصرفي مزدوج. واستعمل لذلك طريقة ARDL و ECM لاختبار تأثير متغيرات السياسة النقدية (معدل الخصم ونسبة توزيع الأرباح على شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك المركزي الإندونيسي) على مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية ومؤشر الانتاج الصناعي

وتوصل الى نتيجة تفيد ان التغيرات في معدل الخصم من طرف البنك المركزي لها أثر سلبي على النمو وتزيد من احتمال ارتفاع الأسعار. بينما التغير في نسبة توزيع الارباح على شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك المركزي لا تؤدي الى ذلك بل تساعد على دعم النمو وزيادة استقرار الأسعار.

ويرجع السبب في ذلك الى اختلاف في طريقة عمل اليات السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي والتقليدي. في النظام المصرفي التقليدي يقوم البنك المركزي بتغيير سعر الفائدة وهذا يؤدي الى التغير في سعر الفائدة على القروض وبالتالي على حجم الإنفاق الاستهلاكي الاستثماري وهذا التغير في الطلب الكلي يؤدي الى تغير في عرض السلع والخدمات وفي الأسعار. الإشكالية التي تطرحها هذه الألية تتمثل في قدرة البنك المركزي والبنوك التجارية على خلق النقود عن طريق الائتمان وذلك بسبب وجود نظام الاحتياطي الجزئي. فالتمويل لا يتم حسب ما يحدث من تغيرات في الاقتصاد الحقيقي وإنما حسب ما تمتلكه المصارف من احتياطي لدى البنك المركزي ومن ودائع جارية. وهذا ما يسبب اختلال بين العرض النقدي وحجم الإنتاج الحقيقي في الاقتصاد. في الاقتصاد الإسلامي، يتم التمويل عن طريق المضاربة باستعمال ودايع استثمارية في هذه الحالة لا يمكن للمصارف خلق النقود والتمويل مرتبط بمشاريع حقيقية والتغير في حجم التمويل بالمضاربة بحجم الإنتاج. في هذه الحالة السياسة النقدية التي تستعمل نسبة توزيع الأرباح كأداة لن يكون لها أي اثار تضخمية وتدعم النمو.

(Amar, A., Hachicha, N. and Saadallah, R. 2015)6-2

قام الباحثون بدراسة فعالية السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية مع الأخذ بالاعتبار وجود مصارف إسلامية وذلك خلال الفترة (1990-2013م).

وأظهرت النتائج أن قناة الائتمان لها فاعلية في التأثير على الناتج المحلي غير النفطي أي بعبارة أخرى كل زيادة في التمويل من طرف المصارف الإسلامية أو زيادة في القروض من المصارف التقليدية ينتج عنه تحسن في النشاط الاقتصادي. ولكن بينت الدراسة أن التمويل التقليدي له تأثير ذات معنى بدرجة أكبر من التمويل الإسلامي.

كما بينت الدراسة أن هناك تفاعل بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي وأي تغيرات تحصل من جانب التمويل الإسلامي يؤدي إلى تغير في حجم القروض التقليدية ولكن المصارف الإسلامية تتأثر بأقل حده من المتغيرات التي تحصل من جانب التمويل التقليدي.

(Pei – ThaGan and Han Yu 2009)7-2

جاءت هذه الدراسة لتحديد أهم مظاهر السياسة النقدية المثلى، وذلك من وجهة نظر إسلامية، وذلك في الدول الناشئة (الصاعدة) ذات الاقتصاد الحر، حيث تمت الاستعانة ببعض النماذج الكمية المتخصصة للوصول إلى هذه السياسة المثلى، والتي لا تقتصر على الفائدة فحسب، وإنما تشمل نسب العوائد المباحة التي يمكن استخدامها لدى المصارف الإسلامية، وقد بينت نتائج الدراسة أن هذه السياسات تستطيع تحقيق أهدافها،

والمتمثلة باستقرار المستوى العام للأسعار وأسعار صرف عملتها الوطنية، كما أن المصارف الإسلامية ستعمل بشكل أفضل، عندما تقوم الدولة بتحريم الفائدة بشكل رسمي من مختلف المعاملات الاقتصادية.

8-2 (Zaheer, S., Ongena, S. & Wijnbergen, S. 2012)

جاءت هذه الدراسة لقياس مدى تأثير البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بالسياسة النقدية في باكستان، وقد تم اعتماد متغيرات حجم أصول البنك ودرجة سيولته، إضافة إلى طبيعة نشاطه، وذلك خلال الفترة (2002-2010م) وقد أكدت النتائج أن عمليات الإقراض في البنوك التقليدية صغيرة الحجم ذات السيولة المرتفعة تتأثر بشكل أقل مقارنة بالبنوك التقليدية صغيرة الحجم ذات السيولة المنخفضة، كما لوحظ أن البنوك كبيرة الحجم لا تتأثر بشكل معنوي بأدوات السياسة النقدية نظراً لمرونتها المرتفعة في إدارة السيولة، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فهي صغيرة الحجم وبالتالي ينطبق عليها ما ينطبق على المصارف التقليدية صغيرة الحجم.

9-2 (Kassim, S., Majid, M. A. and Yusof, R. M. 2009)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل اثار السياسة النقدية على المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في ماليزيا، والتي تتسم بوجود نظام مصرفي مزدوج لديها، حيث تم التعرف على مدى حساسية عمليات التمويل والإيداع في المصارف الإسلامية والتقليدية للتغير في معدلات أسعار الفائدة المرتبطة بالبنك المركزي، وذلك خلال الفترة (1999-2006م) وقد تبين أن أعمال التمويل والإيداع في المصارف الإسلامية أكثر حساسية من المصارف التقليدية، الأمر الذي يعني أن المصارف الإسلامية تعاني من عدم استقرار عملياتها تبعاً للتغير في مؤشرات الفائدة على أدوات السياسة النقدية بشكل أكبر من المصارف التقليدية، وبالتالي فإن هذا يؤكد على أهمية قيام المصارف الإسلامية بالتركيز على إدارة المخاطر لديها لتجاوز تأثيرها السلبي بالسياسات النقدية التقليدية. كل هذه الدراسات السابقة حول السياسة النقدية في نظام نقدي مزدوج تبين أن هناك العديد من العوامل تجعل المصارف الإسلامية تتأثر بالتغيرات التي تحدث على سعر الفائدة وهذه النتيجة مهمة جداً خاصة في مجال تصميم السياسة النقدية في نظام نقدي مزدوج. كما بينت هذه الدراسات الإشكاليات التي تطرح في علاقة البنك المركزي بالمصارف الإسلامية وأساليب حلها. وتعتبر محاولتنا هذه إضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت تجارب أخرى مثل إندونيسيا وماليزيا وتركيا وباكستان ومساهمة منا في فهم ومعالجة الإشكاليات التي تطرحها السياسة النقدية في ظل نظام نقدي مزدوج مع اتباع البنك المركزي (البنك المركزي السعودي) سياسة نقدية موحدة، ووضع توصيات تساعد متخذي القرار على وضع الهيكل التنظيمية المناسبة التي تراعي خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي وتزيد في نفس الوقت من فعالية آليات تأثير السياسة النقدية في نظام نقدي مزدوج.

3- معالم السياسة النقدية بالمملكة العربية السعودية

أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي السعودي

يقوم البنك المركزي السعودي باستخدام عدد من الأدوات التي تمكنه من الوصول إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال القيام بإدارة السيولة ومتابعة أوضاع السوق النقدية، وأهم هذه الأدوات ما يأتي:

1-3- الاحتياط الإلزامي

- الاحتياط القانوني

طبقاً للمادة السابعة من نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم 5/م تاريخ 1386/2/22هـ، يجب على البنوك العاملة في المملكة الاحتفاظ باحتياطيات إلزامية (نسبة من الودائع المصرفية)، وتتغير نسبة الاحتياط بحسب المتغيرات الاقتصادية التي تطرأ، وتعد هذه الأداة من الأدوات المهمة والفعالة في الرقابة على الائتمان المصرفي والتأثير على السيولة النقدية.

- احتياط السيولة

طبقاً للمادة السابعة من نظام مراقبة البنوك المشار إليه أعلاه، يجب على البنوك العاملة في المملكة الاحتفاظ باحتياط سيولة بنسبة معينة من إجمالي التزامات الودائع المصرفية على هيئة أصول قصيرة الأجل قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية في غضون شهر. ومن ثم تمثل السيولة النقدية المتاحة للبنوك العاملة في المملكة والتي يمكن استخدامها في عمليات الإقراض الفارق بين إجمالي الودائع وإجمالي الاحتياط الإلزامي.

2-3- سعر الفائدة

وهو السعر الفارق الذي يحدده البنك المركزي السعودي على الأموال التي يتم إقراضها فيما بين البنوك والعملاء لتغطية احتياجاتها من السيولة. ويمكننا الإشارة إليه على أنه تكلفة الاقتراض ويعتبر أداة مهمة لعملية ضخ السيولة من عدمه في السوق.

3-3- اتفاقات إعادة الشراء المعاكس

تعد اتفاقات إعادة الشراء للأوراق المالية الحكومية إحدى الأدوات المهمة والمتاحة للبنك المركزي لإدارة السيولة النقدية المحلية، وتستخدم هذه الأداة بهدف ضخ السيولة في النظام المصرفي أو سحب السيولة منه وذلك من خلال الإقراض والاقتراض بينه وبين البنوك التجارية.

4-3- المقايضة في سوق النقد الأجنبي

تستهدف عمليات المقايضة في النقد الأجنبي بشقيها (Fx Swap & reverse Fx Swap) والتي تتم بناءً على أسعار الفائدة السوقية التأثير على تدفقات رأس المال (Capital flows) من خلال تخفيف اضطرابات السياسة النقدية الناتجة عن التطورات في أسواق الصرف الأجنبي، وتعد تلك العمليات إحدى الأدوات المهمة لإدارة السياسة النقدية،

وتتميز بكونها أكثر مرونة من حيث فترات الاستحقاق والحجم، وعادة ما يتم اللجوء لاستخدامها عندما يتعرض الريال السعودي إلى ضغوط مضاربات، حيث يتم تزويد النظام المصرفي بالسيولة اللازمة لمواجهة تلك الحالات الطارئة، كما أن عمليات المقايضة في النقد الأجنبي فيما بين المصارف التجارية تتم بشكل فعال لإدارة سيولتها النقدية وتغطية المراكز المالية في المقام الأول (البنك المركزي السعودي).

4- أهداف السياسة النقدية للبنك المركزي السعودي

تتمثل أهداف السياسة النقدية في ضوء الاختصاصات المحددة نظامًا للبنك المركزي السعودي كما يلي:

1-4- المحافظة على الاستقرار النقدي

وكما هو معروف أن المملكة العربية السعودية تتبع نظام سعر الصرف الثابت للريال مقابل الدولار الأمريكي، حيث ارتبط سعر صرف الريال السعودي فعليًا بالدولار الأمريكي منذ مايو 1981م، وتم تثبيت سعر صرفه على (3.75) ريال مقابل الدولار في شهر يونيو عام 1986م، بينما يتغير سعر صرف الريال مقابل العملات الأخرى بحسب قوى العرض والطلب، لذلك فإن المحافظة على استقرار سعر صرف الريال يعد أحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية في المملكة.

2-4- دعم استقرار وتطوير القطاع المالي وتعزيز الثقة به

يسعى البنك المركزي السعودي إلى المحافظة على استقرار وتطوير القطاع المالي في المملكة وذلك بإيجاد قطاع مالي متين ومتطور تقنيًا ويتمتع بإشراف ورقابة قوية تحد من حدوث أي تقلبات حادة في أسعار الفائدة تؤثر على النشاط الاقتصادي، كما يعد استقرار القطاع المالي ضروريًا لتشجيع الادخار، وجذب المزيد من الاستثمارات إلى المملكة.

3-4- دعم النمو الاقتصادي

يقوم البنك المركزي السعودي المتمثل بالسياسة النقدية في المملكة العربية السعودية بالمساعدة في تحفيز تحقيق أهداف السياسة المالية وذلك بدعم نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال الأدوات المذكورة سابقاً.

5- النظام المصرفي السعودي وقنوات تأثير السياسة النقدية: دراسة تمهيدية

لفهم قنوات تأثير السياسة النقدية لا بد لنا دراسة دور البنوك في تمويل الاقتصاد وخاصة الدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي في هذه العملية.

1-5- نظرة عامة حول النظام المصرفي السعودي

واقع النظام المصرفي بالمملكة العربية السعودية من حيث نشأته وتطوره والبنوك المندرجة في إطاره والخدمات المصرفية التي تقدم من خلاله واللوائح المنظمة للعمل المصرفي، كما يتطرق إلى المصرفية الإسلامية وتطورها ومدى كفاءتها مقارنة بالبنوك التقليدية.

1-1-5- نشأة النظام المصرفي بالمملكة

ارتبطت نشأة النظام المصرفي في المملكة بالنشاط التجاري والاقتصادي إضافة إلى توافد القادمين إليها بهدف الحج والعمرة، وبتناول فيما يلي عرضاً لمراحل النمو والتطور.

حيث صدر أول مرسوم ملكي بإنشاء البنك المركزي السعودي في 26 رجب 1371 هـ الموافق 20 أبريل 1952م، وبدأت ممارسة عملها عقب ذلك بستة شهور، كما صدر المرسوم الملكي رقم 23 وتاريخ 1377/5/22 هـ الموافق 15 ديسمبر 1957م الذي أناط بالبنك عدة مهام من بينها الرقابة على البنوك وإدارة السياسة النقدية للبلاد البنك المركزي السعودي على البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية. (قرمان، 2008م) وتم إلزام البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية سواء أكانت بنوكًا محلية أم أجنبية بالتسجيل لدى البنك المركزي السعودي، وتقديم تقارير شهرية توضح حركة البيع والشراء لمختلف العملات، وإيضاح الأرصدة الختامية والافتتاحية من العملات، كما تم إعطاء البنك المركزي السعودي الحق في إصدار التراخيص للبنوك المحلية والأجنبية للعمل في المملكة العربية السعودية.

تم الترخيص للمزيد من فروع البنوك الأجنبية بعد تأسيس البنك المركزي السعودي منها: بنك القاهرة وبنك لبنان والمهجر وفيرست ناشيونال سيتي بنك التابع لنيويورك، كما تم الترخيص لبعض البنوك المحلية، ففي عام 1953م بدأ البنك الأهلي التجاري بمزاولة أعماله، بينما بدأ بنك الرياض ممارسة أعماله في عام 1957م، والبنك الوطني في عام 1958م (البنك المركزي السعودي).

وظهرت في ظل اتساع الأعمال المصرفية في المملكة في فترة الستينيات الحاجة لمزيد من إحكام الرقابة والإشراف، فتم إصدار نظام جديد هو نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/5 وتاريخ 1386/2/22 هـ الموافق 12/6/1966م وبمقتضاه منحت البنك المركزي السعودي صلاحيات رقابية واسعة، وتضمن أحكامًا صارمة بخصوص متطلبات كفاية رأس المال والسيولة والاحتياط ونسب الإقراض. (البنك المركزي السعودي).

وجاء عقد السبعينيات الميلادي ليشهد تطورًا بارزًا في القطاع المصرفي حيث اتجهت الدولة ومن خلال مؤسسة النقد إلى سعودة البنوك بمعنى إسهم رأس المال السعودي بأغلبية الأسهم، وبخاصة مع زيادة الإيرادات الحكومية نتيجة الطفرة في زيادة أسعار البترول، وقد بدأ برنامج سعودة البنوك الأجنبية بمعنى مساهمة رأس المال السعودي بأغلبية الأسهم، بصدر مرسوم ملكي عام 1975م بتحويل البنك الأهلي الباكستاني إلى بنك الجزيرة، ولم يكن في المملكة قبل عام 1975م سوى بنكين وطنيين هما البنك الأهلي التجاري وبنك الرياض، أما البنوك الأخرى فكانت فروعًا لبنوك أجنبية، ثم استمر تنفيذ برنامج السعودة حيث تم تحويل بنك هولندا إلى البنك السعودي الهولندي عام 1977م، وبنك الأندوشين والسويس إلى البنك السعودي الفرنسي عام 1977م، والبنك البريطاني للشرق الأوسط إلى البنك السعودي البريطاني عام 1978م، وبنك القاهرة إلى بنك القاهرة السعودي عام 1979م، والبنك العربي المحدود إلى البنك العربي الوطني عام 1979م، وبنك فيرست ناشيونال سيتي بنك إلى البنك السعودي الأمريكي عام 1980م، واندماج كل من بنك لبنان والمهجر وبنك ملي إيران وبنك يونائيتد ليتمدد إلى البنك السعودي المتحد عام 1983م.

وكان لسعوده البنوك الأجنبية عدة أهداف منها: سيطرة البنك المركزي السعودي على البنوك التجارية، وزيادة مساهمة البنوك التجارية في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية، وتطوير مستوى الخدمات المصرفية، والتوسع في فتح الفروع في كافة أنحاء المملكة للاستفادة من خدماتها حيث كان معظم نشاطات البنوك يتركز في المدن الكبرى، وتعظيم النصيب الوطني من أرباح البنوك العاملة في المملكة.

إلا أنه في عقد الثمانينات حدث تباطؤ في نشاط النظام المصرفي، نتيجة للتأثر بتراجع إيرادات النفط بسبب هبوط أسعاره، وانعكس ذلك على أداء النظام المصرفي ومعالجة البنوك من القروض المتعثرة، فانخفضت أرباحها، وقد بادرت الحكومة ممثلة في البنك المركزي السعودي باتخاذ عدد من التدابير منها: إلزام البنوك بالحصول على موافقة مسبقة من المؤسسة قبل الإعلان عن توزيع الأرباح والاحتفاظ باحتياطات نظامية تعادل رأس مال المساهمة، وتمديد فترة الإعفاء الضريبي للمساهمين الأجانب في البنوك السعودية لتشجيع الاحتفاظ بالأرباح، وتخفيض الضرائب على مخصصات الديون المعدومة، وتعزيز إجراءات إدارة المخاطر في البنوك والإجراءات الرقابية، وإصدار معايير محاسبية للبنوك التجارية في المملكة تتسجم مع المعايير المحاسبية الدولية، وإنشاء لجنة تسوية المنازعات المصرفية، وإنشاء مركز خدمة معلومات الائتمان والذي سمح للبنوك بتبادل المعلومات حول المقترضين المتأخرين عن السداد، كما أدخلت المؤسسة عددًا من الأنظمة التقنية تشمل نظام المقاصة (SWIFT) الآلية للشيكات، وأجهزة الصرف الآلي، وربط المملكة بشبكة المدفوعات العالمية (SAMA) وإدخال نظام البطاقات الائتمانية، مما أدى إلى تحسين كفاءة الأعمال المصرفية .

وتم عام 1984م تحويل الشركة السعودية المصرفية للاستثمار إلى بنك تجاري، كما تم تأسيس شركة الراجحي المصرفية عام 1988م.

وقد استعاد النظام المصرفي السعودي نشاطه في بداية التسعينات، وأصبحت البنوك تتمتع بوضع مالي جيد، إلا أن أزمة الخليج أدت إلى إقبال شديد على سحب الودائع المصرفية وتحويل الأموال إلى الخارج، مما أحدث مشكلة في السيولة لدى البنوك، ولتصحيح الوضع قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بضخ مزيد من السيولة لدى البنوك، وعلى الفور عاد مستوى الودائع إلى ما كان عليه في بداية التسعينات، وبعد انتهاء أزمة الخليج حدث انتعاش في الاقتصاد وشهد النشاط المصرفي نموًا سريعاً. (البنك المركزي السعودي).

تم في عام 1997م اندماج البنك السعودي التجاري المتحد مع بنك القاهرة السعودي تحت مسمى البنك السعودي المتحد، كما اندمج البنك السعودي المتحد مع البنك السعودي الأمريكي وسمي بالبنك السعودي الأمريكي وذلك في عام 1999م، أما في العقد الماضي، فقد تم تأسيس بنك البلاد في عام 2005م، كما تأسس مصرف الإنماء عام 2008م، ومؤخرًا تم دمج بنكي ساب (السعودي البريطاني) والأول (السعودي الهولندي)، وحاليًا في إنهاء إجراءات اندماج بنك سامبا والبنك الأهلي التجاري وبذلك عدد البنوك التجارية السعودية 12 بنكًا تجاريًا قبل الاندماجات الحالية .

ويتم فيما يأتي عرض نبذة مختصرة عن هذه البنوك:

- البنك الأهلي التجاري

يعد أول بنك سعودي نشأة، وبدأ نشاطه بموجب الأمر السامي في 20 ربيع ثاني 1373 هـ الموافق 26 ديسمبر 1953م. وفي عام 1999م دخلت الحكومة السعودية ممثلة في صندوق الاستثمارات العامة التابع لوزارة المالية مساهمةً بأغلبية ملكية البنك، ويمتلك البنك 90.71% من أسهم شركة الأهلي المالية الشركة الرائدة في المصرفية الاستثمارية،

كما يمتلك 66.27% في بنك تركي فاينانس كاتليم بانكاسي، الذي يعد البنك الرائد في قطاع المصرفية الإسلامية في تركيا. والذي يعمل حالياً على الاندماج مع بنك سامبا.

- بنك الرياض

تأسس بنك الرياض عام 1957م، ويعد من أقدم البنوك المحلية، ويقوم البنك بجميع الأعمال المصرفية داخل المملكة وخارجها، حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية وتجارية للشركات والأفراد ويمول المشاريع، بالإضافة لتقديمه خدمات إدارة الأصول عبر شركته التابعة "الرياض المالية"، وقد برز البنك كعمول رائد ينظم ويشارك في العديد من القروض المشتركة لمختلف القطاعات العاملة في صناعات النفط والبتروكيماويات علاوة على عدد من أبرز مشاريع البنية الأساس في المملكة، كما يتواجد البنك بالخارج من خلال مكاتبه المتعددة في لندن وهيوستن وسنغافورة، حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية ومالية دولية مبتكرة ومتكاملة مصممة خصيصاً لخدمة مصالح عملائه وتلبية احتياجاتهم في أماكن تواجدهم.

- بنك الجزيرة

تأسس بنك الجزيرة شركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 46/م الصادر بتاريخ 12 جمادى الثانية 1395هـ الموافق 21 يونيو 1975م، وقد بدأ البنك أعماله بتاريخ 16 شوال 1396هـ الموافق 9 أكتوبر 1976م بعد أن استحوذ على فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية، واتجه البنك في عام 2002م لإحداث تحول استراتيجي بتحويل جميع فروعه للعمل بمقتضى أحكام الشريعة، ونجح البنك عام 2007م في تحويل جميع عملياته وأنشطته بالكامل بشكل يتوافق وأحكام الشريعة.

- البنك السعودي للاستثمار

تأسس البنك السعودي للاستثمار شركة مساهمة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 31/م بتاريخ 25 جمادى الثاني 1396هـ الموافق 23 يونيو 1976م وبدأ أعماله في مارس 1977م، وتضم لائحة مساهمي البنك كلاً من شركة جي بي مورغان تشيس وبنك ميزوهو الياباني -بنك اليابان الصناعي سابقاً- بالإضافة إلى العديد من المؤسسات السعودية العامة والشركات والأفراد السعوديين، ويقدم البنك المنتجات المصرفية التقليدية ويرتب تمويل القطاعات الصناعية شبه الحكومية والخاصة ومنتجات التمويل التجاري لتسهيل الواردات وزيادة الصادرات السعودية، كما يقدم البنك مجموعة من المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والخدمات بما في ذلك الحسابات، استثمارات مرابحة وحلول التمويل الشخصي، وتشمل أنشطة البنك إلى جانب ذلك، إنشاء المشاريع المشتركة لتلبية الخدمات المصرفية الاستثمارية، كما يوفر البنك خدمات بيع وشراء الأسهم في سوق الأسهم السعودية.

- البنك السعودي الهولندي

يعود تأسيس البنك السعودي الهولندي إلى عام 1926م ليكون بذلك أول بنك يزاول نشاطه في المملكة، في الوقت الذي اضطلع فيه دور "البنك المركزي" في حينه، حيث أودع في خزائنه احتياط المملكة من الذهب، واحتضن عائدات النفط نيابة عن الحكومة السعودية.

وبعد عامين منذ ذلك التاريخ أسهم البنك بإصدار أول ريال سعودي كعملة مستقلة جديدة للمملكة، ومما يذكر عن البنك أنه قام بتمويل شركة "فورد" لاستيراد سياراتها إلى المملكة عام 1930م، وكذلك الأمر بالنسبة لشركة ستاندرد أويل لسداد رسوم الامتياز، وفي وقت لاحق، عزز البنك دوره في قطاع مصرفية الأفراد من خلال تركيب أول أجهزة الصرف الآلي في عام 1990م، وإطلاق أول بطاقة ائتمانية ذكية عام 2003م، ويعمل بثلاثة قطاعات رئيسية هي: الخدمات المصرفية للشركات، الخدمات المصرفية للأفراد وخدمات الخزينة، ويقدم البنك بالإضافة إلى ذلك خدمات الوساطة وإدارة الأصول والخدمات الاستثمارية من خلال الشركة التابعة "السعودي الهولندي المالية". والذي تم مؤخراً بتاريخ 2019/6/16م اندماجه مع البنك السعودي البريطاني.

- البنك السعودي الفرنسي

تأسس البنك السعودي الفرنسي، شركة مساهمة سعودية، بموجب المرسوم الملكي رقم م/ 23 الصادر بتاريخ 4 يونيو 1977م، ويرتبط البنك بشراكة استراتيجية مع كريدي أجريكول بنك التمويل والاستثمار، الذي يمتلك 31.1% من رأس مال البنك ويعد أحد الأعضاء البارزين في مجموعة كريدي أجريكول، الذي كان أول بنك يؤسس في فرنسا، ويعد واحداً من أكبر سبعة بنوك عالمية في منطقة اليورو من حيث الحجم الإجمالي لحقوق المساهمين، ويقدم البنك كافة أنواع الخدمات المصرفية التجارية للعملاء المحليين والدوليين، وفي مجال الخدمات المصرفية الإسلامية قطع البنك شوطاً كبيراً في تطوير منتجات وفروع وخدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتقديم منتجات بديلة لمعظم المنتجات التقليدية في مجال الخدمات المصرفية للشركات والأفراد وخدمات الاستثمار والخزينة، ويقدم البنك خدمات المشاركة والإجارة والتورق لعملائه.

- البنك السعودي البريطاني "ساب"

تأسس البنك شركة مساهمة سعودية في 12 صفر 1398هـ الموافق 21 يناير 1978م، وبدأ نشاطه الفعلي في 26 رجب 1398هـ الموافق 1 يوليو 1978م، عندما تولى إدارة أنشطة وخدمات البنك البريطاني للشرق الأوسط، في المملكة العربية السعودية ويمثل أيضاً مجموعة اتش اس بي سي HSBC العالمية في المملكة العربية السعودية والتي تمتلك 40% من رأس مال البنك،

ويملك المستثمرون السعوديون 60% من رأس مال البنك، ويقدم البنك مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية كالخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية التجارية والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية الإسلامية وخدمات الاستثمار وخدمات الخزينة وخدمات التجارة المصرفية الإلكترونية وخدمة الأعمال البنكية على الإنترنت وخدمة الهاتف المصرفي. والذي تم مؤخراً بتاريخ 2019/6/16م اندماجه مع البنك السعودي الهولندي حالياً.

- البنك العربي الوطني

تأسس البنك العربي الوطني شركة مساهمة سعودية مدرجة عام 1979م بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/38 وذلك عن طريق الاستحواذ على فروع البنك العربي المحدود آنذاك في المملكة العربية السعودية، ويقدم البنك جميع الخدمات المصرفية التجارية والإسلامية للأفراد والشركات عبر فروع، إلى جانب خدمات المشورة المالية والاستثمار وإدارة الثروات والصناديق المشتركة والوساطة والتداول والمتاجرة المحلية والعالمية بالأوراق المالية والعملات الأجنبية وخدمات الخزينة والاستثمار.

- مجموعة سامبا المالية

أنشئ البنك في 12 فبراير 1980م، ويقدم مجموعة من الخدمات المصرفية المتطورة ومنها الخدمات المصرفية الخاصة الماسية وسامبا الذهبية، وخدمة الصراف الآلي، وبطاقات الدفع الفوري، وبطاقات الائتمان، والبطاقات الائتمانية الإسلامية، والتمويل النقدي عن طريق المراجعة والهاتف المصرفي (رد صوتي آلي ومباشر)، والاستثمار المصرفي، والوساطة، وتمويل الشركات، وتوفير خدمات الاندماج والاستحواذ والتأجير، ومشتقات صرف العملات الأجنبية، ومشتقات سعر الفائدة، وتأمين وقاية الائتمان التأمين المرتبط بالمدخرات واستخدام الصراف الآلي للإيداع النقدي وبواسطة الشيك، وخدمة الحوالات المالية (سبيدكاش)، وخدمة وساطة وإدارة أصول كاملة لصندوق أسهم محلية مفتوحة للمستثمرين في الخارج والمدرجة في بورصة لندن، وأول صندوق نقدي عقاري في المملكة وغيرها. والذي يعمل حالياً على الاندماج مع البنك الأهلي التجاري.

- مصرف الراجحي

بدأ مصرف الراجحي، كأحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم، نشاطه عام 1957م. وقد شهد العام 1978م، دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية للتجارة، وتم في عام 1988م تم تحويل المصرف إلى شركة مساهمة سعودية عامة، ويعد ثاني أكبر البنوك المدرجة بالسوق السعودي من حيث الموجودات، ويتركز نشاط المصرف في مزاوله الأعمال المصرفية الإسلامية، والتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وبخاصة عمليات التقسيط والمتاجرة، بالإضافة للخدمات الاستثمارية عبر شركته الراجحي المالية، ويتمتع المصرف بخبرة تمتد لأكثر من 50 عامًا في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية.

- بنك البلاد

تأسس بنك البلاد، شركة سعودية مساهمة، بموجب المرسوم الملكي 48/م بتاريخ 1425/9/12 هـ الموافق 2004/11/4م، ويقوم البنك بتصميم المنتجات والخدمات التي يقدمها بما يتناسب مع قطاعات العملاء المستهدفة، وهذه المنتجات المصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويقدم البنك التمويل والودائع والمنتجات الاستثمارية والعمليات مثل الوساطة والتحويلات، بما يلبي طلب قطاعات عملائه المستهدفة سواء من الأفراد أو الشركات، حيث تشمل خدماته للأفراد خدمات الحسابات، وبطاقات البلاد المصرفية والائتمانية وبطاقات مداد، والتمويل الشخصي، وتمويل السيارات، والتمويل العقاري وغيرها، أما خدماته للشركات فتشمل تمويل المراجعة، وتمويل المشاركة، وتمويل الاستصناع، وتمويل المستخلصات وغيرها.

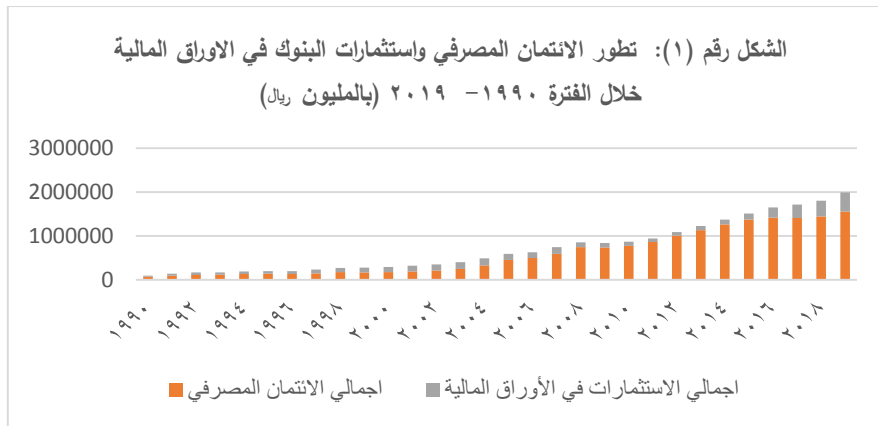
- مصرف الإنماء

هو أحدث بنك سعودي، وتأسس شركة مساهمة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/15) وتاريخ 1427/2/28 هـ (الموافق 28/3/2006م)، وبدأ ممارسة أنشطته في عام 2008م، وتتمثل أغراضه في مزاوله الأعمال المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية.

وتنفيذاً لقرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المتعلق بالسماح للبنوك الوطنية العاملة في دول المجلس بفتح فروع لها في الدول الأعضاء، فقد تم منح تراخيص لبنوك خليجية بفتح فروع لها في السعودية، وكان أولها بنك الخليج الدولي، وتلا ذلك إصدار تراخيص لبنك الإمارات الدولي وبنك الكويت الوطني وبنك البحرين الوطني، كما شرعت المملكة في منح تراخيص للبنوك الأجنبية من بقية دول العالم، وكان "دويتشه بنك" أول بنك غير خليجي يحصل على ترخيص لمزاولة العمل في السعودية في عام 2003 م، تلاه "بي إن بي باريباس" ثم جي بي مورقان تشيز إن آيه" عام 2004 م، كما قام كل من بنك مسقط وبنك الدولة الهندي وبنك باكستان الوطني بتأسيس فروع لها بنهاية عام 2005م (البادي فهد، 1428هـ).

2-1-5 دور البنوك السعودية في تمويل الاقتصاد

يوضح الشكل رقم (1) تطور التمويل المصرفي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990-2019م. ويتضح من هذا الشكل أن النظام المصرفي السعودي يركز أساساً في تمويله لمختلف الوحدات الاقتصادية على الوساطة المالية التقليدية حيث أن المصارف تجمع الودائع من أصحاب الفائض المالي وتستخدمها أساساً في تمويل أصحاب العجز المالي من أفراد وشركات عن طريق القروض المصرفية حيث أنه خلال الفترة 1990-2019م بلغ متوسط نسبة التمويل في شكل ائتمان مصرفي³ من إجمالي التمويل أكثر من 75% والبقية (25%) في شكل أوراق مالية تشتريها المصارف من السوق المالي⁴.

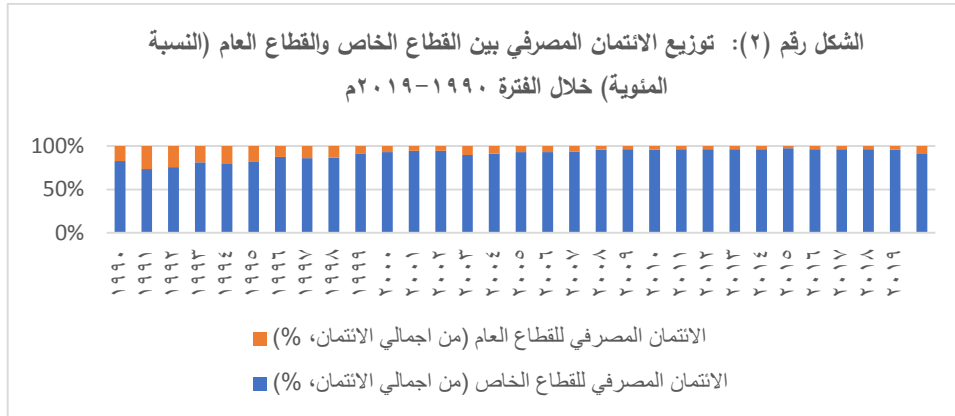


المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير البنك المركزي السعودي.

ويظهر الشكل رقم (2) أن جزءاً كبيراً من هذا الائتمان المصرفي موجّه أساساً نحو القطاع الخاص حيث أنه خلال الفترة 1990-2019م بلغ متوسط نسبة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص من إجمالي الائتمان المصرفي أكثر من 90% والبقية أخذت شكل ائتمان مصرفي للمؤسسات العامة.

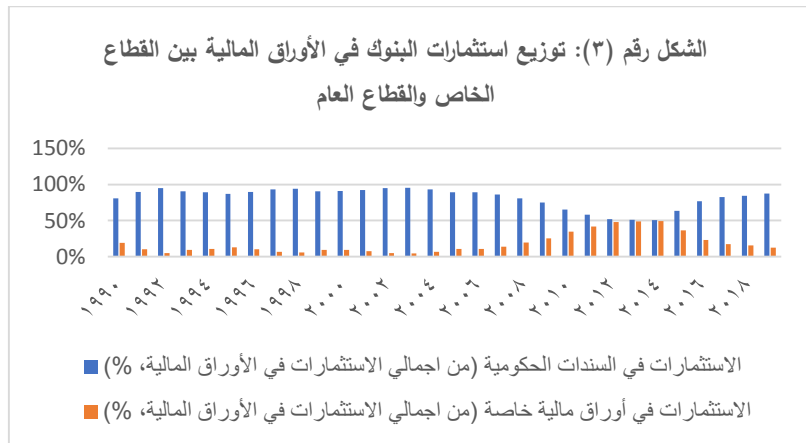
³ تشمل قروض وسلف وسحوبات على المكشوف والتمويل بالصيغ الإسلامية مثل المرابحة والإجارة.

⁴ تشمل السندات والصكوك التي تشتريها المصارف من السوق الثانوية.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير البنك المركزي السعودي.

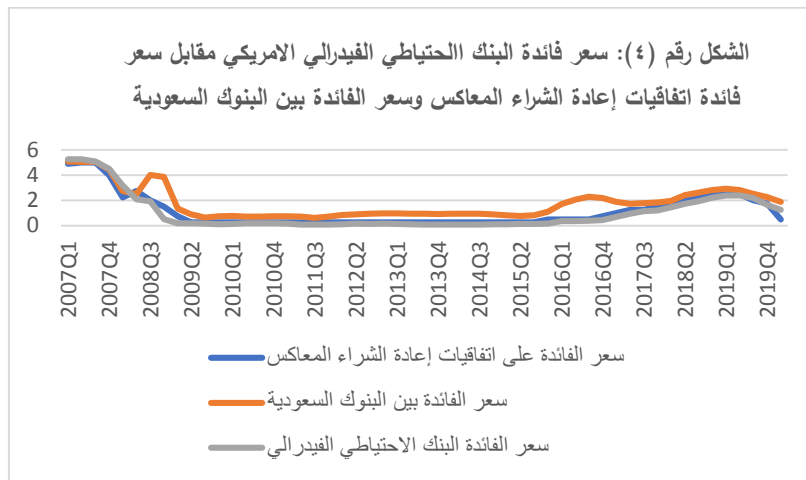
أما فيما يخص استثمار البنوك في شراء الأوراق المالية فهو موجه أساساً نحو السندات والصكوك التي تصدرها الحكومة محلياً ودولياً والتي تقوم المصارف بشرائها من السوق الثانوية الشكل رقم (3). باستثناء الفترة 2010-2015م التي شهدت طفرة غير مسبوقة في السلوك الاستثماري للبنوك السعودية حيث توجهت هذه الأخيرة الى تعديل مكونات محفظتها الاستثمارية لتشمل على نسبة كبيرة من الأوراق المالية التي يصدرها القطاع الخاص عادلته في بعض السنوات (2012-2013-2014م) السندات الحكومية، فإن البيانات الخاصة ببقية السنوات تظهر السيطرة المطلقة للسندات والصكوك السيادية على مكونات المحفظة الاستثمارية للبنوك السعودية التي بلغ متوسط نسبتها في إجمالي الاستثمارات المالية المصرفية أكثر من 80 بالمئة خلال الفترة 1990-2019م .



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير البنك المركزي السعودي.

نستنتج مما سبق أن هيكل تمويل المصارف السعودية يتكون أساساً من الائتمان المصرفي للقطاع الخاص في شكل قروض وسلف وتمويل بالصيغ الإسلامية مثل المرابحة والإجارة... أما الاستثمارات في الأوراق المالية والتي تمثل حوالي الربع من إجمالي التمويل المصرفي فهي متجهة أساساً نحو القطاع الحكومي. وبالتالي فإنه من المرجح أنه في هذه الحالة تكون قناة الائتمان الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية في التأثير على الاقتصاد.

أن سعر الفائدة بين المصارف السعودية هو السعر الأساسي للفائدة بين المصارف والمعيار التي على أساسه يتم تحديد سعر الفائدة على القروض الاستهلاكية والاستثمارية من قبل البنوك التجارية السعودية. ويوضح الشكل رقم (4) مدى ارتباط سعر الفائدة بين البنوك السعودية وسعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس التي يحدده البنك المركزي السعودي. ويظهر من الرسم البياني أن سعر إعادة الشراء المعاكس التي يحدده البنك المركزي السعودي تتغير مع التغيرات التي تحصل على سعر الفائدة التي يحددها البنك الاحتياطي الفيدرالي نظراً لارتباط سعر صرف الريال السعودي بالدولار الأمريكي. وإذا لم يتبع سعر الفائدة التي يحددها البنك المركزي السعودي سعر فائدة البنك الاحتياطي الفيدرالي فإنه سيحدث ضغط كبير على ارتباط سعر الصرف نتيجة التدفقات النقدية الواردة والصادرة.

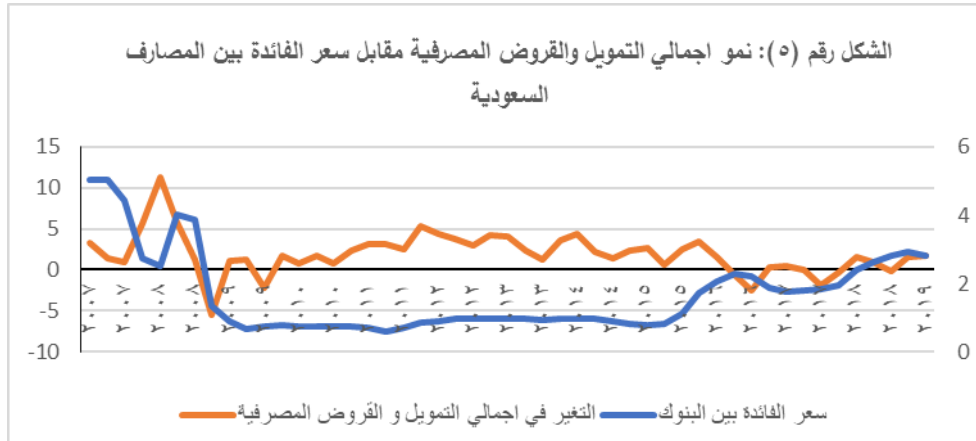


المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير البنك المركزي السعودي.

ومن الجدير بالذكر أنه توجد عوامل رئيسية أخرى تؤثر على حركة سعر الفائدة بين البنوك السعودية وهي الطلب على الائتمان المصرفي والعوامل الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي والتضخم. فكلما زاد الطلب على الائتمان مع ثوابت العوامل الأخرى أدى ذلك إلى ارتفاع سعر الفائدة بين البنوك. يرجع السبب في ذلك إلى تأثير زيادة الطلب على الائتمان من قبل الأفراد والشركات على حجم حاجة البنوك إلى موارد لتلبية هذا الطلب مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السيولة في السوق النقدي وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة بين البنوك. من ناحية أخرى فإن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يجبر البنك المركزي على اتباع سياسة نقدية توسعية عبر التأثير على سعر الفائدة بين البنوك والذي يعتبر السعر الأساسي لتحديد سعر الفائدة على القروض الاستهلاكية والاستثمارية مما يؤدي إلى انخفاض تكلفتها وبالتالي الزيادة في عرض الائتمان.

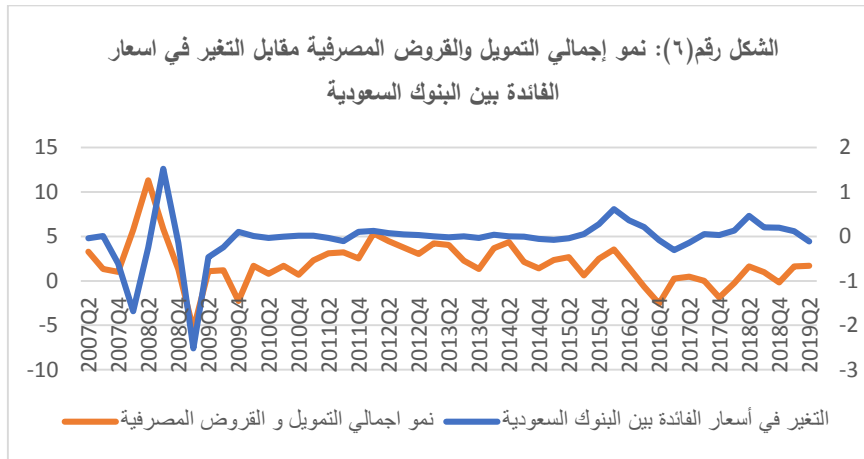
ويظهر الرسم البياني رقم (5) نمو إجمالي التمويل والقروض المصرفية في المملكة العربية السعودية مقابل سعر الفائدة بين المصارف⁵. ونلاحظ أن معدل سعر الفائدة بين البنوك خلال فترة الدراسة بلغ 1,78% وبالمقابل بلغ معدل نمو إجمالي التمويل والقروض المصرفية 1,92%.

⁵ في الشكل رقم 5، تم تمثيل سعر الفائدة عبر المحور الرأسي اليمين، بينما تقع معدلات نمو إجمالي التمويل على طول المحور الرأسي الأيسر.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير البنك المركزي السعودي.

نلاحظ كذلك أن الفترة الممتدة من 2009م إلى غاية 2015م شهدت انخفاض كبير في سعر الفائدة بين البنوك حيث بلغ متوسط سعر الفائدة 0,86% وبلغ متوسط نمو إجمالي التمويل والقروض المصرفية 2,1%. ولكن تحليل نتائج التغيرات قصيرة المدى أي التي تحدث من فترة لأخرى والتي يوضحها الشكل رقم (6) تظهر عدم تأثير التغيرات في سعر الفائدة من فترة لأخرى على نمو القروض المصرفية⁶. ومن الجدير بالذكر أن خفض سعر الفائدة سيكون وسيلة لتنشيط الائتمان وبالتالي النمو الاقتصادي، ولكن قرار خفض ليس خياراً، نظراً لارتباط الريال بالدولار.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير البنك المركزي السعودي.

⁶ يمكن قياس التغيرات في معدل الفائدة باستخدام طريقة نقطة الأساس. وكل 1% تغير في سعر الفائدة يقابله تغير ب 100 نقطة أساس. فمثلاً تغيير معدل الفائدة من 5% إلى 5.3% يعني تغييرها بمقدار 30 نقطة أساس

⁷ في الرسم البياني رقم 6، تم تمثيل التغيير في سعر الفائدة عبر المحور الرأسي الأيمن، بينما تقع معدلات نمو إجمالي التمويل على طول المحور الرأسي الأيسر.

يتنامى دور المصارف الإسلامية السعودية في تمويل الاقتصاد سنة بعد أخرى، وهذا ما تبينه البيانات المقارنة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (2): الأهمية النسبية لقطاع المصارف الإسلامية السعودية مقارنة بالبنوك التقليدية خلال الفترة (2008-2018م) "مليون ريال"

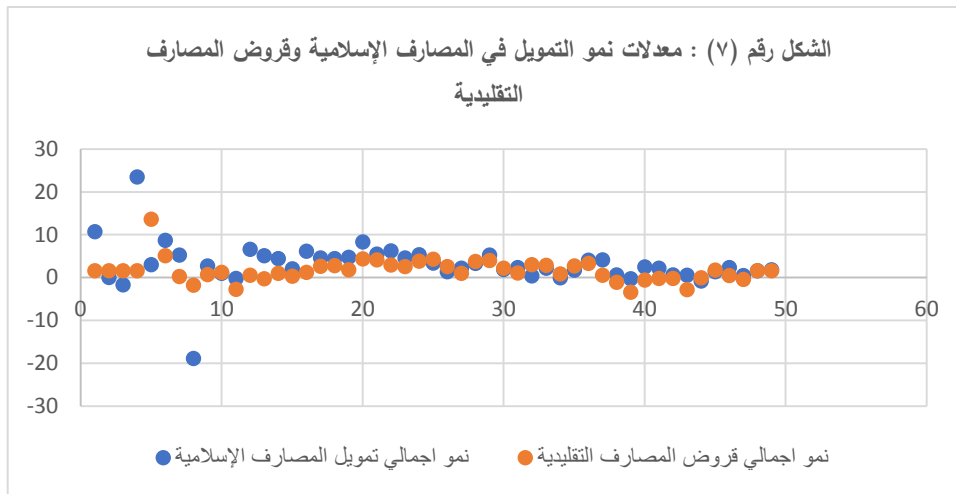
القطاع المصرفي التقليدي					القطاع المصرفي الإسلامي					الفترة
الودائع الجارية	إجمالي الودائع	المطلوبات	القروض	الموجودات	الودائع الجارية	إجمالي الودائع	المطلوبات	التمويل	الموجودات	
257	773	930	605	1,054	117	148	172	166	224	2008
339	821	948	914	1,086	123	160	183	139	235	2009
411	840	962	599	1,113	153	195	211	166	265	2010
481	901	1,017	652	1,180	202	245	266	202	324	2011
557	1,006	1,129	748	1,311	244	317	339	257	401	2012
657	1,108	1,237	839	1,433	270	351	373	290	439	2013
738	1,229	1,381	936	1,597	314	406	434	329	500	2014
709	1,247	1,416	1,027	1,650	330	415	446	343	518	2015
696	1,230	1,397	1,020	1,648	341	445	478	373	564	2016
713	1,203	1,368	982	1,633	349	460	496	395	589	2017
703	1,205	1,372	999	1,634	377	493	544	409	632	2018
6,266	11,567	13,162	9,325	15,344	2,825	3,640	3,946	3,074	4,696	الإجمالي

المصدر: القوائم المالية للمصارف السعودية خلال الفترة (2008م إلى 2018م)

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

أشكلت أصول القطاع المصرفي الإسلامي السعودي ما نسبته 23.4% من إجمالي أصول القطاع المصرفي السعودي، واستأثر القطاع المصرفي التقليدي بالنسبة الأكبر بمعدل سنوي 76.6%، وهذه النسبة تأخذ في الزيادة من عام لآخر خلال فترة الدراسة، فخلال العام 2018م زادت أصول القطاع المصرفي الإسلامي إلى 28% من إجمالي القطاع المصرفي السعودي إلى 633 مليار ريال سعودي.

- ب- فيما يخص التمويل شهد قطاع المصارف الإسلامية السعودية نمواً بلغ 24.8% من إجمالي قروض القطاع المصرفي السعودي، وخلال العام 2018م بلغت نسبة القروض 29%، إلى 409 مليار ريال سعودي.
- ج- المطلوبات بلغت نسبتها 23.1% من إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي السعودي، وخلال العام 2018م ارتفعت النسبة إلى 28% بمبلغ 544 مليار ريال سعودي.
- د- الودائع في المصارف الإسلامية السعودية شكلت ما نسبته 23.9% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي السعودي، وخلال العام 2018م ارتفعت نسبة الودائع 29%، إلى 493 مليار ريال سعودي.



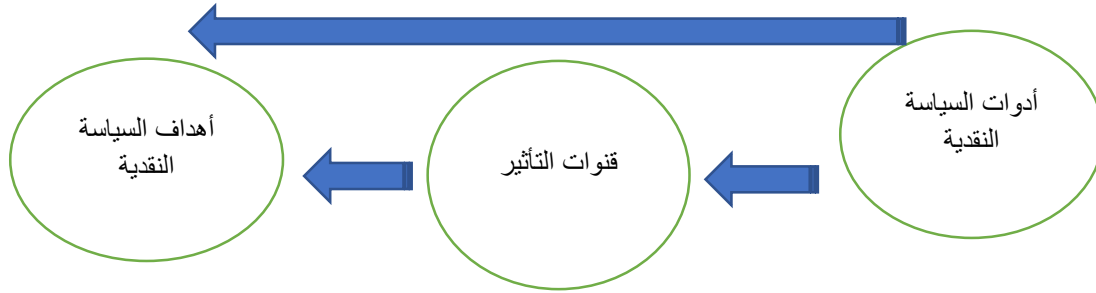
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير البنك المركزي السعودي.

نلاحظ كذلك من خلال الرسم البياني رقم (7) أن هناك ارتباط قوي بين متغير معدل نمو التمويل في المصارف الإسلامية ومتغير معدل نمو القروض في المصارف التقليدية، فإن تغيّر إحدى الظاهرتين في اتجاه معين فالثانية تتغير في اتجاه الأولى. وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة طردية أو موجبة بين المتغيرين.

2-5- قنوات تأثير السياسة النقدية في ظل وجود مصارف إسلامية: نتائج الدراسة القياسية

1-2-5 صياغة النموذج القياسي وتعريف المتغيرات

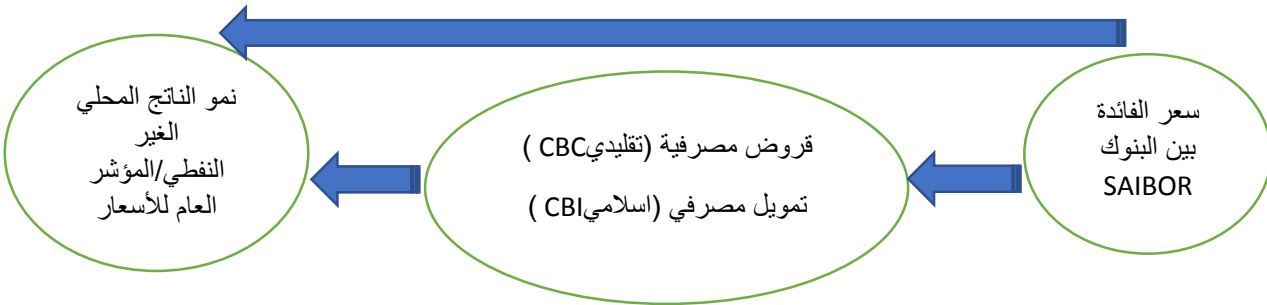
سنحاول التعرف على قنوات تأثير السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية مع الأخذ بعين الاعتبار ازدواجية النظام النقدي السعودي وذلك من خلال دراسة أثر المتغيرات المتعلقة بالسياسة النقدية على أهم أهداف هذه السياسة من خلال قناة التمويل المصرفي (الإسلامي والتقليدي). ولصياغة النماذج القياسية لاختبار قنوات تأثير السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية فقد قسمنا متغيرات الدراسة إلى ثلاثة مجموعات. تتكون المجموعة الأولى من أدوات السياسة النقدية والثانية من قنوات التأثير والأخيرة من المتغيرات التي لها علاقة بأهداف السياسة النقدية.



وللتعرف على طبيعة تأثير السياسة النقدية في متغيرات النموذج سيتم تتبع آلية انتقال أثر مختلف ادوات السياسة النقدية، إلى مؤشر أسعار المستهلك CPI ونمو الناتج الداخلي الغير النفطي NONGDP كونهما أهداف السياسة النقدية، عن طريق المتغيرات الخاصة بقناة الائتمان المصرفي بهدف اختبار فاعلية هذه القناة في ظل وجود مصارف إسلامية .

- النموذج الأول: اختبار قناة الائتمان/التمويل باعتبار سعر الفائدة بين البنوك كأداة للسياسة النقدية

يعتمد النموذج الأول على العلاقات والمعادلات التالية:



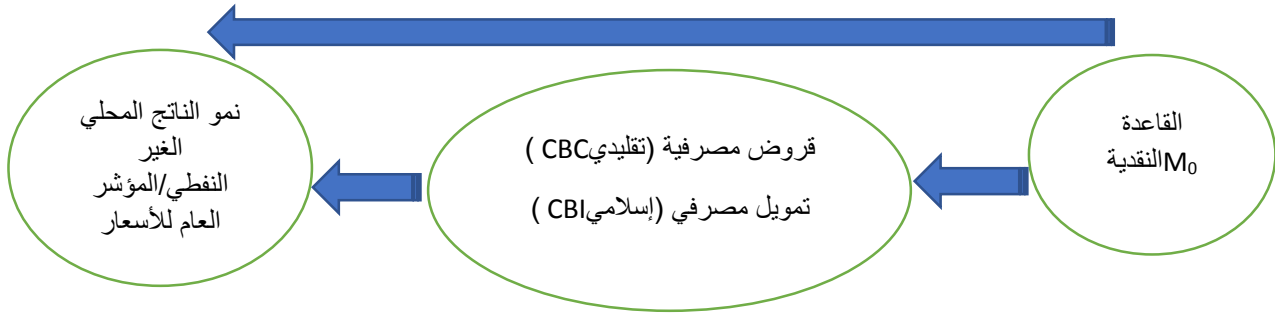
$$Y=(SAIBOR, CBI, NONGDP); Y = (SAIBOR, CBC, NONGDP)$$

$$Y=(SAIBOR, CBI, \Delta CPI); Y = (SAIBOR, CBC, \Delta CPI)$$

تهدف المعادلة الأولى إلى معرفة أثر السياسة النقدية - المتمثلة في سعر الفائدة بين المصارف - على معدل النمو الاقتصادي والتي يمر تأثيرها عن طريق التمويل المصرفي الإسلامي (CBI Channel) والقروض التقليدي (CBC Channel). والمعادلة الثانية تحافظ على نفس المتغيرات ولكن مع اعتبار استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية.

- النموذج الثاني: اختبار قناة الائتمان/التمويل باعتبار القاعدة النقدية كأداة للسياسة النقدية

يهدف النموذج الثاني إلى معرفة أثر القاعدة النقدية على الأهداف الاقتصادية في إطار قناة القرض التقليدي والتمويل المصرفي الإسلامي. ويعتمد على العلاقات والمعادلات التالية:



$$Y=(MPI, CBI, NONGDP); Y = (MPI, CBC, NONGDP)$$

$$Y=(MPI, CBI, \Delta CPI); Y = (MPI, CBC, \Delta CPI)$$

تهدف كل من المعادلة الأولى والثانية الى معرفة أثر السياسة النقدية - المتمثلة في القاعدة النقدية - على كل من معدل النمو الاقتصادي والمؤشر العام للأسعار والتي يمر تأثيرها عن طريق التمويل المصرفي الإسلامي (CBI Channel) والقروض التقليدية (CBC Channel).

- النموذج الثالث: اختبار قناة الائتمان/التمويل مع الأخذ بالاعتبار التفاعل بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في النظام المصرفي المزدوج

ويهدف النموذج الثالث إلى معرفة أثر التفاعل بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية على فاعلية السياسة النقدية بمختلف أهدافها وأدواتها. ويعتمد على مجموعة المعادلات التالية:

$$Y_{1.1}=(SAIBOR, CBC, CBI, NONGDP); Y_{1.2}=(SAIBOR, CBC, CBI, \Delta CPI)$$

$$Y_{2.1}=(MPI, CBC, CBI, NONGDP); Y_{2.2}=(MPI, CBC, CBI, \Delta CPI)$$

هذه المعادلات هي نفس المعادلات السابقة من حيث أدوات السياسة النقدية وأهدافها ولكن في هذه الحالة أخذنا بعين الاعتبار فرضية التفاعل بين التمويل المصرفي الإسلامي وقروض المصارف التقليدية. وفي مثل هذا التفاعل يمكن أن نشهد "اتحاد" بين التمويل الإسلامي وقروض المصارف التقليدية لتكوين شكل من مركب أكبر أو أعقد، ومثال ذلك أن المنافسة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في السوق يؤثر على سلوكهم الائتماني فالزيادة في حجم القروض نتيجة انخفاض سعر الفائدة تؤدي الى الزيادة في حجم التمويل الإسلامي للمحافظة على حصته من سوق التمويل. كذلك توجه المصارف الإسلامية نحو التمويل بصيغة المرابحة والتي تعتبر من عقود المدائبات واعتمادها على سعر الفائدة كمرجع للتسعير يزيد من درجة التفاعل بين التمويل الإسلامي وقروض المصارف التقليدية مما ينتج عنه مركب أو مخلوط أكبر يكون مصحوبا بنشر أكثر لخدمات السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي واستقرار الأسعار.

وهذا التفاعل الإيجابي الذي يسير في اتجاه واحد من شأنه ان يزيد من فاعلية السياسة النقدية. ومن الممكن ان نشهد كذلك غياب لأي تفاعل بين هذه المتغيرات نظراً للاختلافات الجوهرية في مكوناتها وهذا من شأنه التقليل من فاعلية السياسة النقدية. وسنعمد في هذه الدراسة القياسية على نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) وتحليل الاستجابة الذين يساعدان على توقع أثر التغير في أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والتضخم⁸.

ويعد هذا النموذج من النماذج التي عرفت تطويراً خلال العقود الماضية لتفسير تقلبات الدورات الاقتصادية إضافة إلى محاولة تحديد آثار السياسات الاقتصادية المختلفة، ويمثل النموذج امتداداً للنهج النظري التقليدي (VAR) خاصة وأن هذا المنهج الحديث يجمع من ناحية بين النظرية الاقتصادية وبالتحديد القيود التي يضعها الباحث وفقاً لما تقتضيه النظريات الاقتصادية والسلاسل الزمنية من ناحية أخرى لتحديد الاستجابة الديناميكية للمتغيرات الاقتصادية الناتجة عن مختلف الاضطرابات الهيكلية، وهذه النمذجة هي عكس نمذجة متجه الانحدار الذاتي (VAR) التي هي نمذجة نظرية أكثر منها عملية كون هذه الأخيرة لا تستند إلى أي قيد اقتصادي. لذلك فإن نماذج (SVAR) توفر علاجاً للتنبؤ بآثار التغيرات التي تحدث على المستوى الاقتصادي إضافة إلى كون الصدمات العشوائية أصبحت محددة ومعرفة بشكل جيد نتيجة لمعرفة أصلها.

5-2-2- مواصفات البيانات

سعر الفائدة بين البنوك السعودية (SAIBOR): هو سعر الفائدة المرجعي بين البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية من بعضها البعض بعملة الريال السعودي. وبمعنى آخر هو تكلفة التمويل بين البنوك بالريال السعودي، والذي يتم تحديده وفقاً لألية نظامية محددة ويسمى بالسايبور (البنوك السعودية). ويستخدم كمرجع أساسي لقياس تكلفة التمويل وتسعير التمويل للعملاء بالريال السعودي. حيث يقوم البنك المركزي السعودي بنشر السعر المرجعي اليومي، على أساس متوسط أسعار الفائدة التي تقدم فيها البنوك السعودية إقراض أموال غير مضمونة إلى بنوك أخرى في سوق المال بالريال السعودي بالجملة، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الربع سنوية لهذا المتغير من خلال تقارير البنك المركزي السعودي.

الاحتياطيات النقدية (القاعدة النقدية MPI): هي إجمالي الأصول التي تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزي في شكل ودائع وتتكون أساساً من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري. وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الربعية لهذا المتغير من خلال تقارير البنك المركزي السعودي.

⁸ ومن الملاحظ أن النموذج المقترح يمكن من تقدير أثر الصدمات الناجمة عن التغير في سعر الفائدة بين البنوك التقليدية (SAIBOR) على كل من حجم التمويل المصرفي الإسلامي (CBI) وقروض المصارف التقليدية (CBC). ويمكن كذلك من تقدير أثر الصدمات الناجمة عن التغير في كل من سعر الفائدة وحجم التمويل المصرفي الإسلامي والقروض التقليدية على كل من معدل النمو (NONGDP) واستقرار الأسعار (ΔCPI).

الائتمان المصرفي: هو إجمالي التسهيلات المصرفية بمختلف أنواعها وفي هذه الدراسة تم التقسيم الى نوعين: المتغير الاول يخص التسهيلات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية الأربعة ونرمز لها بـ CBI، و المتغير الثاني يهتم بالقروض التي تسندها المصارف التقليدية الثمانية ونرمز له بـ CBC .

الناتج المحلي الإجمالي الغير النفطي: هو مؤشر يقيس النمو الاقتصادي الحقيقي السنوي في كافة القطاعات باستثناء قطاع النفط ويعتبر من أهم المؤشرات الكلية التي تعكس حال الاقتصاد الوطني وتطورات الإنتاج الغير النفطي على سنوات متتالية. ويشمل الناتج المحلي الإجمالي الغير النفطي مجموع قيمة الإنتاج السنوي للدولة من السلع والخدمات الغير النفطية وتم اختيار هذا المؤشر لقياس النمو الاقتصادي نظرا لعدم تأثره مباشرة بتقلبات أسعار النفط. ونرمز له في هذه الدراسة بـ NONGDP، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الربع سنوية لهذا المتغير من خلال موقع الهيئة العامة للإحصاء (الحسابات القومية) .

مؤشر أسعار المستهلك: يعتبر مؤشر سعر سلة محددة من المنتجات والخدمات التي يشتريها الجمهور عادة، وهو المؤشر الرئيسي للتضخم، أو معدل التغير في الأسعار في الاقتصاد. ونرمز له في هذه الدراسة بـ CPI، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الربع سنوية لهذا المتغير من خلال تقارير البنك المركزي السعودي.

تتكون عينة الدراسة من اثني عشر مصرفا منها أربعة مصارف إسلامية وثمانية مصارف تقليدية وهي كالتالي: مصرف الراجحي، مصرف الجزيرة، مصرف البلاد، مصرف الانماء، البنك الأهلي، البنك العربي، البنك الفرنسي، بنك الرياض، بنك ساب، بنك سامبا، البنك الأول، بنك الاستثمار. وتمتد فترة الدراسة من الربع الأول 2007م إلى الربع الثاني 2019م.

3-2-5- تحليل النتائج

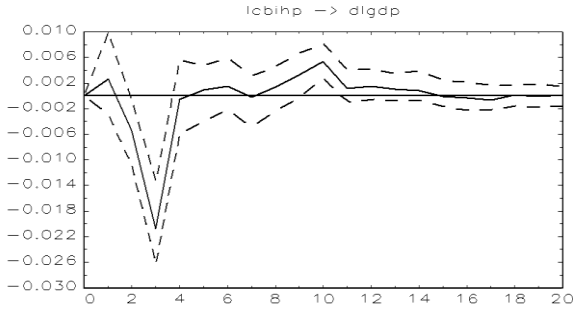
سنقوم بتحليل النتائج الخاصة بالنماذج الثلاثة مع العلم بأنه نظراً لضيق مساحة الكتابة المتاحة في هذه الورقة البحثية تم الاقتصار على أهم منحنيات الاستجابة التي تمكنا من الإجابة على أسئلة الدراسة.

تحليل نتائج النموذج الاول: اعتبار سعر الفائدة كأداة للسياسة النقدية

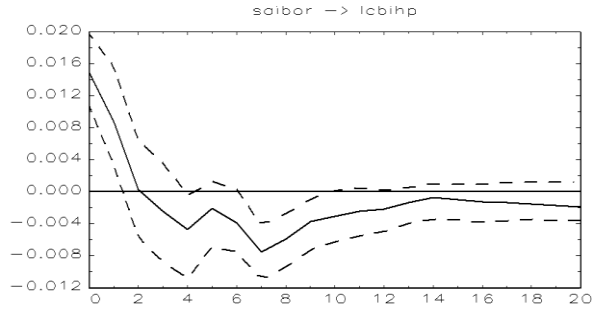
النموذج الأول / المعادلة الاولى

$$Y=(SAIBOR, CBI, NONGDP); Y = (SAIBOR, CBC, NONGDP)$$

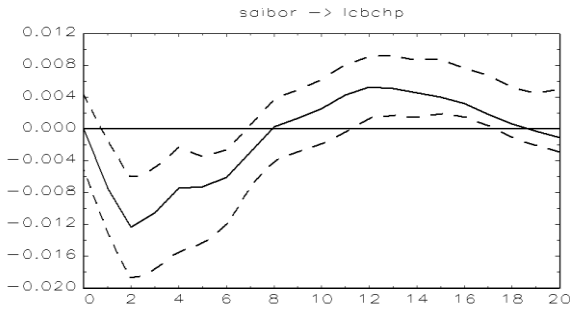
الشكل 2.1



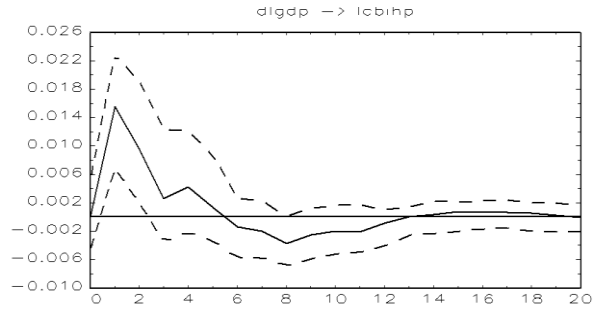
الشكل 1.1



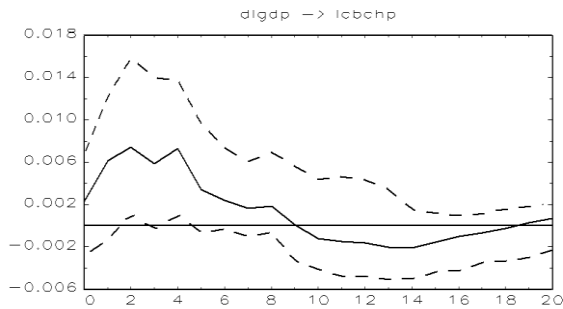
الشكل 1.2



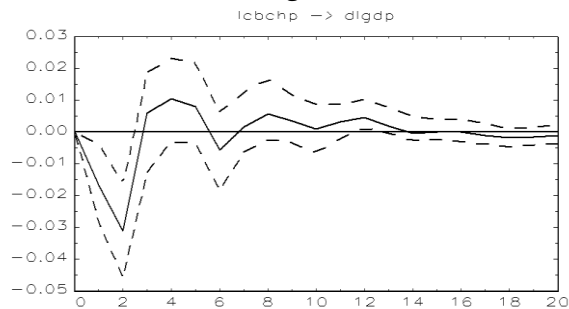
الشكل 3.1



الشكل 3.2



الشكل 2.2



نلاحظ ان هناك اختلاف في استجابة المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية إلى الصدمات التي تحدث على سعر الفائدة بين البنوك السعودية. حيث بينت نتائج التقديرات (الشكل رقم 1.1 والشكل رقم 1.2) أن المصارف الإسلامية لا تستجيب بسرعة لارتفاع سعر الفائدة حيث أن علامة الاستجابة بقيت موجبة حتى الفترة الثانية (طيلة 6 أشهر) ثم تحولت الى سالبة في بقية الفترات. أما فيما يتعلق بالمصارف التقليدية فإن الاستجابة للتغير في سعر الفائدة كانت آنية ودامت 8 فترات وتحولت علامة الاستجابة الى موجبة بعد ذلك. ويمكن تفسير ذلك بالعديد من الأسباب.

أولاً: امتلاك المصارف الإسلامية السعودية لنسبة كبيرة من الأصول السائلة والتي تمكنها من مواجهة أي انخفاض في مواردها نتيجة اتباع البنك المركزي لسياسة نقدية انكماشية⁹. وحسب (Boukhatem & Djelassi,2020) فإن المصارف الإسلامية السعودية لديها أصول سائلة تقدر بـ 26% من إجمالي أصول المصارف الإسلامية بينما المصارف السعودية التقليدية تحتفظ فقط بـ 16% من إجمالي أصولها في شكل أصول سائلة. وبينت الدراسة كذلك أن المصارف الإسلامية السعودية هي دائن في السوق النقدي حيث إن الأصول التي تملكها على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وهي أصول شبه سائلة تمثل 5 مرات التزامات المصارف الإسلامية نحو البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وكل هذه المعطيات تشير إلى امتلاك المصارف الإسلامية معدلات كبيرة من الأصول السائلة التي تمكنها مبدئياً من مواجهة أي شح في الموارد نتيجة اتباع البنك المركزي لسياسة نقدية انكماشية. ثانياً: وجود صيغ تمويل لا تتأثر بسعر الفائدة مثل المضاربة والمشاركة والإجارة في المحفظة الاستثمارية للبنوك السعودية آخر نوعاً ما في تأثير سعر الفائدة على حجم التمويل الإسلامية.

والسبب الثالث: يرجع إلى الطبيعة التعاقدية المتبعة في تحديد نسبة توزيع العائد على الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية والتي لا يمكن مراجعتها أثناء سير العقد أي أن هذه الودائع لا تتأثر في المدى القصير بالتغيرات في سعر الفائدة.

رابعاً: المصارف كبيرة الحجم لها موارد مالية كبيرة مقارنة بالمصارف صغيرة الحجم وبالتالي فهي قادرة على امتصاص صدمات شح السيولة الناتجة عن اتباع البنك المركزي لسياسة نقدية انكماشية. فوجود مصرف الراجحي كمصرف كبير الحجم إلى جانب الأحجام الصغيرة لبقية البنوك الإسلامية الثلاثة نتج عنه تأخر في استجابة التمويل المصرفي الإسلامي للتغيرات في سعر الفائدة بين البنوك¹⁰. تغير هذا السلوك في المدى المتوسط والبعيد وأصبح جلياً تأثير ارتفاع سعر الفائدة على السلوك التويلي للمصارف الإسلامية مما يدل على عدم قدرة المصارف الإسلامية تحمل تبعات الوضع الجديد للسياسة النقدية والحصول على موارد من مصادر أخرى بأقل تكلفة مثل إصدار سندات أو شهادات الإيداع.

فيما يخص البنوك التقليدية فالشأن يختلف ويرجع ذلك إلى عدم قدرة هذه البنوك على مواجهة تبعات السياسة النقدية الانكماشية في المدى القصير وارتفاع تكاليف مواردها مما انعكس سلباً على قدرتها على الإقراض ولكن استطاعت في المدى المتوسط على التأقلم مع الوضع الجديد وإيجاد موارد بديلة مثل التمويل عن طريق الأسواق المالية، الشيء الغير متاح بالنسبة للمصارف الإسلامية.

فيما يتعلق باستجابة نمو الناتج المحلي الإجمالي الغير النفطي للصدمات التي تحدث على التمويل الإسلامي من ناحية والتمويل التقليدي من ناحية أخرى نلاحظ أنه لا يوجد اختلاف بينهما في الفترات التي تلي الصدمة وهي استجابة سالبة (الشكل رقم 2.1

⁹ بينت العديد من الدراسات ان فائض السيولة المصرفية من شأنه أن يقلل من فاعلية السياسة النقدية ومن أهمها:

Barik Bathaluddin Nur M. Adhi P. Wahyu A.W.(2012), Hong, Nguyena , Boatengb & Newton (2015), Saxegaard (2006)

¹⁰ خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2018م بلغ معدل نصيب مصرف الراجحي من إجمالي موجودات المصارف الإسلامية السعودية 63%، يليه مصرف الاتماء 15,4% ومصرف الجزيرة 12,3% ومصرف البلاد 9,3%. أما فيما يخص نصيبه من إجمالي التمويل ومن إجمالي الودائع في القطاع المصرفي الإسلامي فلقد بلغت على التوالي 64,5% و 67% خلال السنوات 2008 و 2018م.

والشكل رقم 2.2) ولكن في المدى المتوسط (بعد حوالي 3 و4 فترات) تتحول الصدمة الى موجبة طبقاً للنظرية الاقتصادية ولكن بدرجة أعلى فيما يخص تأثير قروض المصارف التقليدية حيث وصلت سعة الصدمة الى 1 بالمئة بالنسبة للقروض التقليدية ولم تتعدى 0.5 بالمئة في حالة التمويل الإسلامي.

توضح الرسوم البيانية رقم (3.1) و (3.2) أن التمويل الإسلامي أكثر استجابة للصدمة التي تحدث على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الغير النفطي حيث لاحظنا ارتفاع في حجم الائتمان في كلتا الحالتين في بداية الفترة ولكن بدرجات مختلفة حيث بلغت سعة الصدمة 1.4% فيما يخص تمويل المصارف الإسلامية و 0.7% في حالة القروض التقليدية.

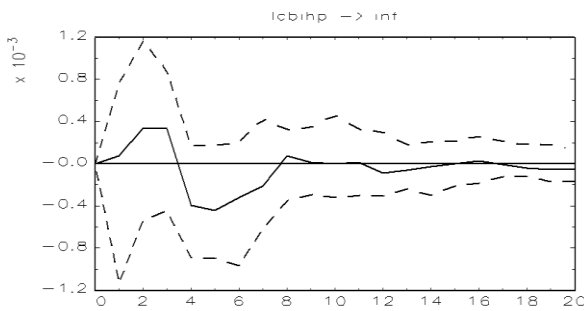
استنتاج:

نستنتج من كل ما سبق أن السلوك التمويلي في المصارف الإسلامية في مواجهة مختلف الصدمات تختلف عن سلوك البنوك التقليدية. والنتيجة الأهم التي يجب وضعها في الاعتبار هي سرعة استجابة المصارف التقليدية والاستجابة المتأخرة للمصارف الإسلامية في المدى القصير للصدمة التي تحدث على سعر الفائدة مما يدل على فاعلية قناة الائتمان بالنسبة للمصارف التقليدية وعدم فاعليتها في المصارف الإسلامية. ويمكن إرجاع سبب ذلك الى فائض السيولة التي تمتلكه المصارف الإسلامية السعودية والتي يمكنها من امتصاص تبعات السياسة الانكماشية المتمثلة في شح السيولة نتيجة ارتفاع سعر الفائدة.

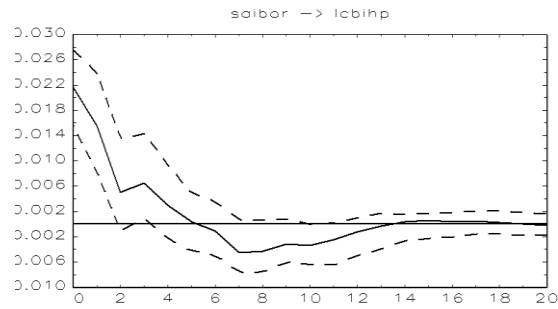
النموذج الأول / المعادلة الثانية

$$Y = (SAIBOR, CBI, \Delta CPI); Y = (SAIBOR, CBC, \Delta CPI)$$

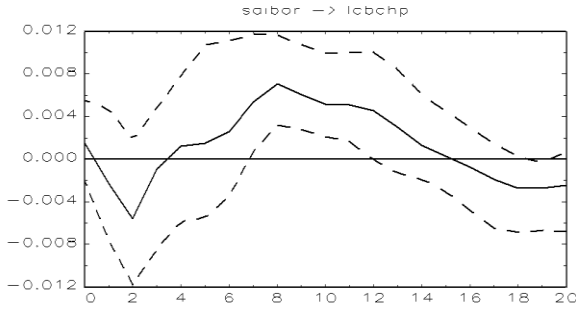
الشكل 2.1



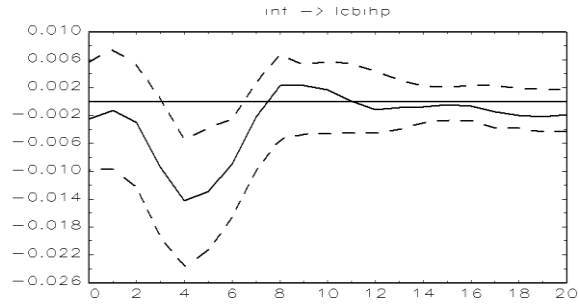
الشكل 1.1



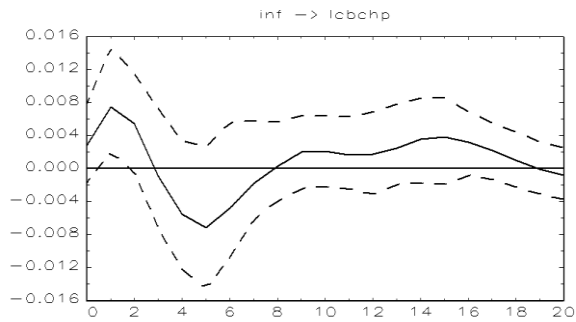
الشكل 1.2



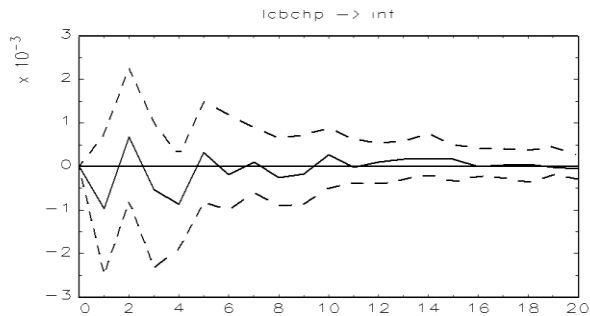
الشكل 3.1



الشكل 3.2



الشكل 2.2



يوضح كلاً من الشكل (1.1) والشكل (1.2) طبيعة استجابة المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية لصدّات سعر الفائدة وهي تؤكد النتيجة التي وجدناها عندما كان معدل نمو الناتج المحلي هدفاً للسياسة النقدية وهذا يدل على صلابة ومثانة هذه النتيجة التي بقيت ثابتة ولم تتغير بتغيير أهداف السياسة النقدية. وكل هذا يؤكد سلوك المصارف الإسلامية التي تحاول حماية تمويلها من انعكاسات ارتفاع سعر الفائدة بعد اتباع البنك المركزي لسياسة نقدية انكماشية عكس المصارف التقليدية التي استجابت دون تأخر لهذه السياسة. وهذا يدل على وجود قناة ائتمان قوية على مستوى المصارف التقليدية وقادرة على نقل آثار السياسة النقدية بينما هذه القناة غير فعالة في المدى القصير على مستوى المصارف الإسلامية بسبب وجود فائض السيولة لدى هذه المصارف. وهذه النتيجة تعتبر جداً مهمة بالنسبة لواقعي السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية ووجوب إيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة في المصارف الإسلامية وذلك من أجل الرفع من فاعلية السياسة النقدية.

يؤدي ارتفاع حجم التمويل الإسلامي إلى الزيادة في ارتفاع الأسعار على المدى القصير (الشكل 2.1) وتتحول علامة الاستجابة إلى سالبة في المدى المتوسط. بينما استجابة معدل الأسعار للتغير في حجم القروض التقليدية غير مستقرة (الشكل 2.2).

كما لاحظنا وجود استجابة سالبة ومستمرة للتمويل الإسلامي للتغيرات التي تحدث على مستوى مؤشر الأسعار بينما استجابة التمويل التقليدي موجبة في البداية وتتحول إلى سالبة في بداية الفترة الرابعة. (الشكل رقم 3.1 والشكل رقم 3.2). ويمكن تفسير ذلك بطبيعة التمويل الإسلامي الذي يعتمد أساساً على المرابحة بالسلع والإجارة.

وهذه الصيغ التمويلية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتطور الأسعار وارتفاع ثمن السلع للبيع بالأجل نتيجة التضخم ينتج عنه انخفاض في الطلب عليها وبالتالي انخفاض في حجم التمويل الإسلامي.

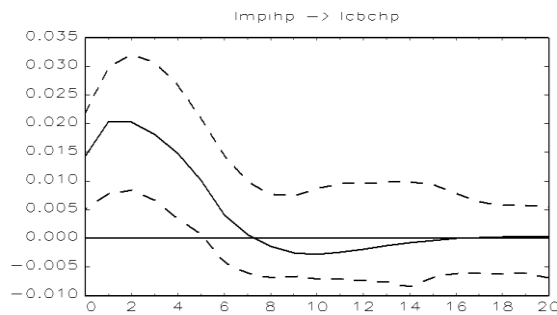
تحليل نتائج النموذج الثاني: اعتبار القاعدة النقدية كأداة للسياسة النقدية

لاحظنا في الفقرة السابقة أنه يوجد ارتباط بين سعر الفائدة بين البنوك السعودية وسعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس الذي يحدده البنك المركزي السعودي والذي هو بدوره مرتبط بمعدل الفائدة الذي يحدده البنك الفيدرالي الأمريكي نظراً لنظام سعر الصرف الثابت الذي تتبعه المملكة. وهذا الارتباط يحد من هامش تحرك البنك المركزي السعودي فيما يخص اتباع سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية في نظام سعر الصرف الثابت تعطي القاعدة النقدية أكثر هامش تحرك للبنك المركزي في قيادة السياسة النقدية مقارنة بسعر الفائدة نظراً لارتباط القاعدة النقدية باحتياطات البنوك لدى البنك المركزي والذي يمكن للبنك المركزي التحكم فيه باعتماد أدوات كمية وغير سعرية مثل تحديد أسقف للسيولة المصرفية أو تغيير معدل الاحتياطي الإلزامي على الودائع أو تحديد أدوات التمويل في السوق المفتوحة مثل طبيعة الأصول المالية التي يقبلها البنك المركزي مقابل تزويد البنوك بالسيولة. والسؤال الذي يطرح هو التالي: هل يوجد فروقات في استجابة المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية للتغيرات التي تحصل على القاعدة النقدية نتيجة التغير في الاحتياطات المصرفية لدى البنك المركزي¹¹.

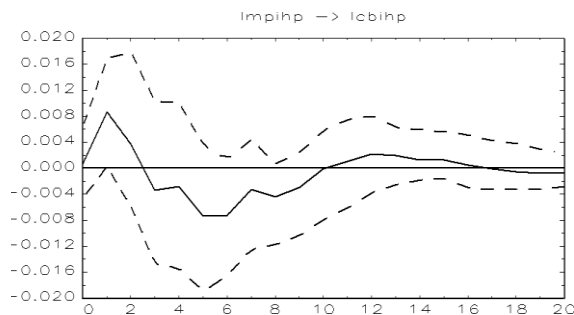
النموذج الثاني / المعادلة الأولى

$$Y = (MPI, CBI, NONGDP); Y = (MPI, CBC, NONGDP)$$

الشكل 2.1



الشكل 1.1

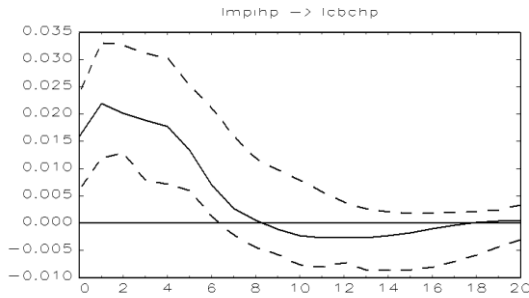


¹¹ نظراً لصيق مساحة الكتابة وتقديراً لتكرار نتائج تأثير صدمات التمويل الإسلامي والقرض التقليدي على الناتج المحلي الإجمالي الغير النفطي فقد تم الاقتصار في هذه الفقرة على تأثير الكتلة النقدية على المتغيرات الخاصة بالتمويل الإسلامي والتقليدي.

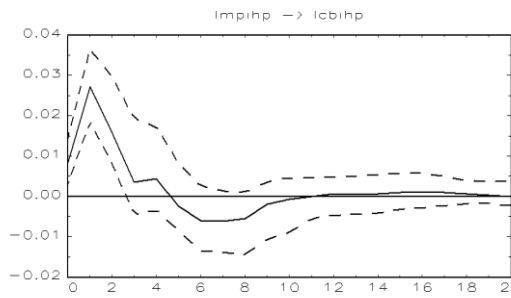
النموذج الثاني / المعادلة الثانية

$$Y=(MPI, CBI, \Delta CPI); Y = (MPI, CBC, \Delta CPI)$$

الشكل 2.2



الشكل 1.2



في المعادلة الأولى والمعادلة الثانية اعتبرنا أن البنك المركزي يقوم بسياسة نقدية توسعية تتمثل في زيادة الاحتياطي النقدي (MPI) وفي هذه الحالة يمكن قراءة المعادلة الثانية على أساس أن المتغيرات حقيقية لأننا أخذنا بعين الاعتبار المؤشر العام للأسعار عند تقدير هذه المعادلة. تبين نتائج التقديرات أن هناك تشابه في استجابة المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في الصدمات التي تحدث على القاعدة النقدية. حيث تشير (الأشكال 1.1 إلى 2.2) أن كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية تستجيب أنياً ودون تأخر للتغيرات التي تحدث على القاعدة النقدية وهذه النتيجة تظهر جلياً خاصة في حالة ما إذا أخذنا استقرار الأسعار كمتغير في المعادلة الثانية، ولكن يوجد اختلاف على مستوى درجة ومدى تأثير الصدمات. حيث أن مدى تأثير الصدمة أطول في حالة المصارف التقليدية وتواصل تأثير الصدمة حتى الفترة الثامنة وتراوح ما بين 3 إلى 4 فترات بعد الصدمة في المصارف الإسلامية. كما أن درجة تأثير الصدمة أقوى في المصارف التقليدية مقارنة بالمصارف الإسلامية.

يمكن إيعاز السبب في ذلك إلى ضيق مجال استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية والذي يصل بسرعة إلى حالة الإشباع. أما المصارف التقليدية فلديها فرص استثمارية أعلى وبالتالي فهي أكثر قدرة على استخدام هذه السيولة وهذا يظهر جلياً في استجابتها الموجبة ولمدة طويلة مما يدل على زيادة معدلات نمو حجم القروض لديها.

استنتاج شامل

لماذا استجابت المصارف الإسلامية بسرعة إلى صدمات القاعدة النقدية وتأخرت في الاستجابة لصدمات سعر الفائدة؟ هل يعود السبب لذلك فائض السيولة أم ضيق مجال الاستثمار في المصارف الإسلامية السعودية؟

لو أن فائض السيولة هو السبب الذي يجعل المصارف الإسلامية تقاوم تبعات سياسة ارتفاع سعر الفائدة لماذا هذا الفائض لم يحد من فاعلية السياسة التوسعية المتمثلة في صدمة موجبة على القاعدة النقدية. بعبارة أخرى إن المصارف التي لديها فائض سيولة لن يؤثر على سلوكها إغراءات البنك المركزي في الحصول على السيولة لأنه ليس لديها مشكلة سيولة وقبول هذه الإغراءات

يعني بالنسبة لها السقوط أكثر في مصيدة السيولة وتحمل أكثر لتكاليف التمويل من البنك المركزي هي في غنى عنها. إذن تكمن المشكلة أساساً في ضيق فرص استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية وليس في وجود فائض سيولة لديها.

هذه النتيجة تؤدي بنا إلى مراجعة الاستنتاج السابق الخاص بتأثير سعر الفائدة حيث وجدنا أن المصارف الإسلامية لا تستجيب بصفة آنية مع التغيرات في سعر الفائدة عكس المصارف التقليدية. يمكن تفسير ذلك إلى زيادة حجم الطلب على التمويل الإسلامي وانخفاض الطلب على القرض التقليدي نتيجة ارتفاع سعر الفائدة. ونظراً لضيق مجال استثمارات الأموال في البنوك الإسلامية فإن حجم التمويل لديها يصل بسرعة إلى حالة الإشباع وعندئذ يعود نسق التمويل التقليدي إلى مستواه العادي وينخفض معدل نمو التمويل الإسلامي.

فيما يتعلق الآن بتأثير صدمة القاعدة النقدية (سياسة نقدية توسعية) يمكن تفسير سلوك المصارف الإسلامية إلى ضيق مجال استخدام الأموال لديها والذي يصل بسرعة إلى حالة الإشباع. أما المصارف التقليدية فلديها فرص استثمارية أعلى وبالتالي أكثر قدرة على استخدام هذه السيولة وهذا يظهر جلياً في استجابتها الموجبة ولمدة طويلة وقصرها في المصارف الإسلامية.

سياسة القاعدة النقدية أم سياسة سعر الفائدة في نظام نقدي مزدوج؟

نستنتج من كل ما سبق أن استخدام البنك المركزي السعودي للقاعدة النقدية كأداة للسياسة النقدية أكثر فاعلية من استخدام سعر الفائدة في نظام نقدي مزدوج لأن التغيرات في الاحتياطات المصرفية أثرت في الفترات الأولى بعد حدوثها على السلوك الائتماني لكل المصارف الإسلامية كانت أو تقليدية وهذا عكس سعر الفائدة الذي تأخر تأثيره على المصارف الإسلامية. ويمكن إيعاز ذلك إلى أن أدوات التحكم في السيولة المصرفية غير سعر الفائدة تشترك فيها المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية فمثلاً التخفيض في نسبة الاحتياطي الإلزامي أو قرار البنك المركزي قبول الأصول السيادية مثل أدوات الخزنة والصكوك مقابل تمويل البنوك تزيد مباشرة في حجم احتياطات كل البنوك الإسلامية كانت أو تقليدية. وبالتالي استخدام هذه الأدوات تؤثر مباشرة على موارد كل المصارف وتزيد من فاعلية السياسة النقدية التي تركز على القاعدة النقدية.

بينما أداة سعر الفائدة لا تؤثر مباشرة على سلوك المصارف الإسلامية لأنها لا تعتمد في جلب مواردها على سعر الفائدة عكس المصارف التقليدية وهذا الاختلاف يجعل المصارف التقليدية تستجيب لصدمة سعر الفائدة بينما هذه الصدمة لا تلقى استجابة آنية لدى المصارف الإسلامية مما يقلل من فاعلية سياسة سعر الفائدة. تكمن مشكلة المصارف الإسلامية هي ضيق مجالات الاستثمار والتي يمكن ان تتوسع عن طريق زيادة استخدام الصيغ التمويلية الأخرى مثل المضاربة والمشاركة.

تحليل نتائج النموذج الثالث: أثر التفاعل بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

توضح الرسوم البيانية أدناه التفاعل بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية فيما يتعلق بحجم الائتمان وقد تم تقدير أثر استجابة كل متغير لصدمة المتغير الأخر مع الأخذ بعين الاعتبار أدوات السياسة النقدية (سعر الفائدة بين البنوك/ القاعدة النقدية) وأهدافها (النمو الاقتصادي/ استقرار الأسعار). وأظهرت نتائج كل التقديرات أن هناك استجابة موجبة للقروض التي تمنحها المصارف التقليدية للتغيرات التي تحصل على تمويل المصارف الإسلامية (صدمة موجبة) والعكس صحيح. وهذه النتيجة تدل

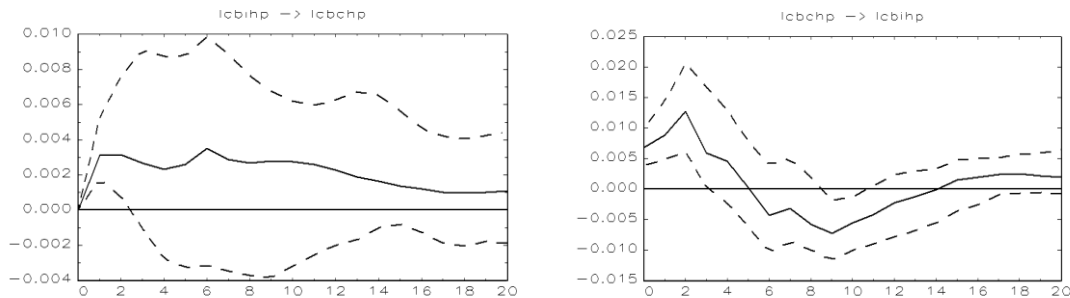
على وجود علاقة طردية أو موجبة بين المتغيرين. ويمكن تفسير هذه النتائج بوجود منافسة شديدة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في سوق التمويل والتي يحاول فيها كل طرف المحافظة على حصته من السوق. كما يمكن تفسير هذه النتيجة بالنسبة العالية التي تمثلها المربحة في هيكل تمويل المصارف الإسلامية والتي تعتبر سلعة بديلة للقرض الربوي قابلة للمقارنة. وفي هذه الحالة فإن التغيرات التي تحصل على سعر الفائدة على القروض ستؤدي الى تغير في حجم القروض التقليدية وبالتالي في حجم التمويل بصيغة المربحة. والعكس صحيح عندما يحصل تغير في معدل هامش الربح في البنوك الإسلامية (بوجلal وبورقبة، 2010م)¹².

استنتاج:

يمكن ان نستنتج من نتائج النموذج الثالث الخاصة بالتفاعل بين التمويل الإسلامي وقروض المصارف التقليدية أن هناك تشكل لمجموع أو مخلوط أكبر مصحوباً بنشر أكثر لخدمات السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي واستقرار الأسعار. وهذا التفاعل بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي يرفع من كفاءة وفاعلية السياسة النقدية في نظام نقدي مزدوج.

$$Y_{1.1} = (SAIBOR, CBC, CBI, NONGDP)$$

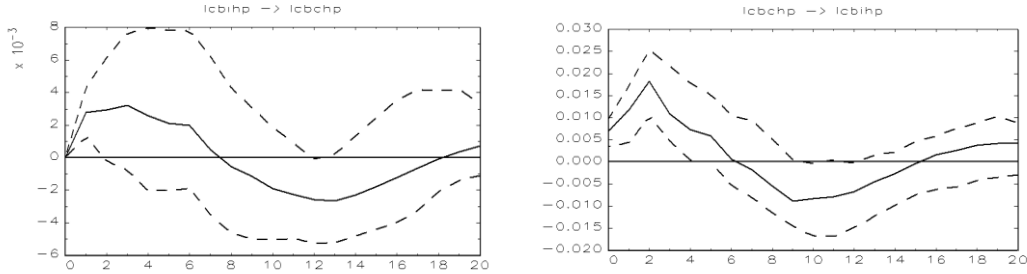
الشكل (1.1): معادلة التفاعل في حالة سعر الفائدة (أداة) والنمو الاقتصادي (هدف)



¹² بافتراض أن الشخص له الخيار بين أن يذهب إلى البنك التقليدي أو البنك الإسلامي الذي يقوم بتمويله بصيغة المربحة وبافتراض تساوي معدل هامش الربح على البيع بالمربحة للأمر بالشراء ومعدل الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك التقليدية وتساوي مدة التمويل نجد أنه لا توجد اختلافات جوهرية من حيث حساب تكلفة التمويل بالمربحة في البنوك الإسلامية، وتكلفة التمويل بالقروض في البنوك التقليدية. فقط يلاحظ أن صيغة البيع بالأجل في التمويل بالمربحة تشترط تقديم التمويل مقابل معاملة سلعية محددة في عقد التمويل بينما في صيغة التمويل بالقرض يتم مبادلة مال بمال. من جهة أخرى فإن التمويل الإسلامي لا يسمح بإعادة النظر في هامش الربح المتفق عليه مهما كانت الظروف الأمر الذي لا تقبل به البنوك التقليدية خاصة إذا كان القرض بسعر فائدة متغير.

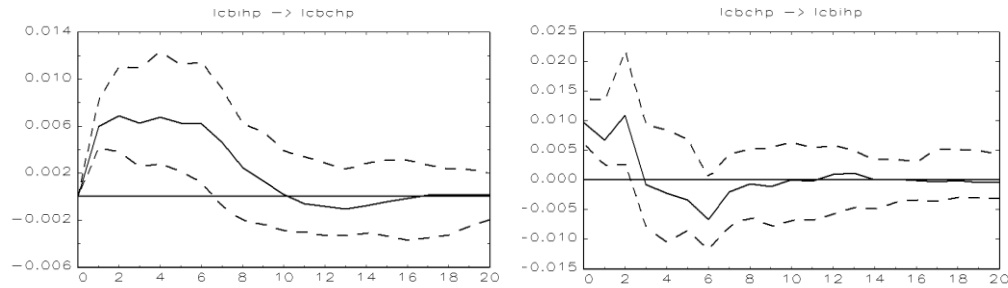
$Y_{1.2} = (SAIBOR, CBC, CBI, \Delta CPI)$

الشكل (2.1): معادلة التفاعل في حالة سعر الفائدة (أداة) واستقرار الأسعار (هدف)



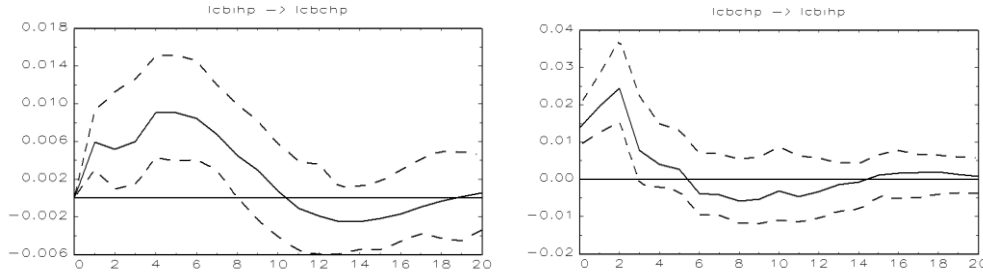
$Y_{2.1} = (MPI, CBC, CBI, NONGDP)$

الشكل (1.2): معادلة التفاعل في حالة القاعدة النقدية (أداة) ونمو الناتج المحلي الغير النفطي (هدف)



$$Y_{2,2}=(MPI, CBC, CBI, \Delta CPI)$$

الشكل (2.2): معادلة التفاعل في حالة القاعدة النقدية (أداة) واستقرار الأسعار (هدف)



6- الخاتمة والتوصيات

تناول هذا البحث واقع السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية وخصائصها الى جانب دراسة قياسية لتقدير فاعلية السياسة النقدية في ظل نظام نقدي مزدوج. وتوصلت الدراسة الى نتائج مفادها ان السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية تنتقل أثارها الى الاقتصاد عبر قناة الائتمان المصرفي ولا يوجد اختلاف جوهري بين قناة التمويل الإسلامي وقناة القروض التقليدية في نقل هذه الأثار. ويرجع السبب في ذلك الى اتباع المصارف الإسلامية السعودية وخاصة بنك الراجحي نموذج بنوك التجزئة (أو بنوك الودائع) التي تتعامل مع جمهور عريض من المودعين وعدد كبير من أصحاب العجز المالي والتركيز على عقود المدائيات (المرابحة، الإجارة..) في تمويل الاقتصاد.

وتوصلت الدراسة كذلك الى أن استخدام البنك المركزي السعودي للقاعدة النقدية كأداة للسياسة النقدية أكثر فاعلية من استخدام سعر الفائدة في نظام نقدي مزدوج لأن التغيرات في الاحتياطيات المصرفية أثرت في الفترات الأولى بعد حدوثها على السلوك الائتماني لكل المصارف الإسلامية كانت أو تقليدية وهذا عكس سعر الفائدة الذي تأخر تأثيره على المصارف الإسلامية. ويمكن ايعاز ذلك الى أن أدوات التحكم في السيولة المصرفية غير سعر الفائدة تشترك فيها المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية فمثلا الزيادة في نسبة الاحتياطي الإلزامي أو قرار البنك المركزي قبول الأصول السيادية مثل اذونات الخزانة والصكوك مقابل تمويل البنوك تؤثر مباشرة في حجم احتياطيات كل البنوك الإسلامية كانت أو تقليدية. وبالتالي فإن استخدام هذه الأدوات تؤثر مباشرة على موارد كل المصارف وتزيد من فاعلية السياسة النقدية التي تركز على القاعدة النقدية. بينما أداة سعر الفائدة لا تؤثر مباشرة على سلوك المصارف الإسلامية لأنها لا تعتمد في جلب مواردها على سعر الفائدة عكس المصارف التقليدية وهذا الاختلاف يجعل المصارف التقليدية تستجيب لصدمات سعر الفائدة بينما هذه الصدمة لا تلقى استجابة آنية لدى المصارف الإسلامية مما يقلل من فاعلية سياسة سعر الفائدة.

وأظهرت النتائج كذلك أن هناك ارتباطاً موجباً بين التمويل المصرفي الإسلامي والتمويل المصرفي التقليدي (القروض) حيث إن تغير أحدهما يؤدي الى تغير الآخر.

وهذا التفاعل بين المتغيرين الإسلامي والتقليدي في النظام المصرفي السعودي يمكن أن يؤدي الى متغير أكبر حجماً ويعتبر هذا عاملاً إيجابياً بالنسبة للسياسة النقدية في نظام نقدي مزدوج لأنه سيزيد من كفاءة وفاعلية قناة الائتمان في التأثير على المتغيرات الاقتصادية.

قائمة المراجع:

البادي، فهد بن خلف، (1428هـ). أثر انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي السعودي، الرياض، مجلة الإدارة العامة، المجلد 47 العدد 1، ص19.

البنك المركزي السعودي، التقارير الاقتصادية والنشرات الإحصائية، متاح على الموقع

<http://www.sama.gov.sa/FAQ/SAMAobjectives/Pages/FaqDetailedPage.aspx?Filter1Field=ID&Filter1Value=6>

البنوك السعودية، لجنة الاعلام والتوعية المصرفية، متاح على الموقع

<https://www.saudi-banks.info/ar/financial-awareness/individual-awareness>

بوجلال، وبورقية، (2010). تكلفة التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م23 ع2، ص ص: 53- 82

قرمان، السيد عبدالرحمن، (2008). الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية منه طبقاً لأنظمة المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، ص229

Al-Jasser and Banafe (2008). Monetary policy instruments and procedures in Saudi Arabia, <https://www.bis.org/publ/plcy05j.pdf>

Amar, A., Hachicha, N. and Saadallah, R. (2015). The Effectiveness of Monetary Policy Transmission Channels in the Presence of Islamic Banks: The Case of Saudi Arabia. INTERNATIONAL JOURNAL OF BUSINESS, 20(3), 1083-4346 .

Ascarya (2014). Monetary policy transmission mechanism under dual financial system in indonesia: interest-profit channel, International Journal of Economics, Management and Accounting 22, no. 1 (2014): 1-32.

Barik Bathaluddin Nur M. Adhi P. Wahyu A.W.(2012): The impact of excess liquidity on monetary policy, Bulletin of Monetary Economics and Banking, January

- Boukhatem, J. and Djelassi, M. (2020). Liquidity risk in the Saudi banking system: Is there any Islamic banking specificity? *The Quarterly Review of Economics and Finance* Volume 77, August 2020, Pages 206-219
- E. H. Ergeç & B. G. Arslan (2013). Impact of interest rates on Islamic and conventional banks: the case of Turkey.
- Fitch Ratings' Report (2016). Saudi Arabia Islamic Banks Dashboard .
- Hasan Kiaee (2007). Monetary Policy in Islamic Economics Framework: Case of Islamic Republic of Iran.
- Hong, Nguyena , Boateng & Newton (2015). Involuntary excess reserves, the reserve requirements and credit rationing in China *Applied Economics*, Vol. 47, No. 14, 1424–1437,
- Husin, Muhammad, (2013). Efficiency of monetary transmission mechanism via profit rate channel for Islamic in Malaysia, *Journal of Contemporary Issues in Business Research*, Volume 2, Issue 2.
- Kassim, S., Majid, M. A. and Yusof, R. M. (2009). Impact of monetary policy shocks on conventional and Islamic banks in a dual banking system: evidence from Malaysia, *Journal of Economic Cooperation and Development*, 30, 41–58.
- Pei – ThaGan and Han Yu, (2009). “Optimal Islamic Monetary Policy Rule for Malaysia: The Svensson’s Approach”, *International Research Journal of Finance and Economics*, Issue No 30, 2009, pp. 165-176.
- Rosly, S. (1999). Al-bay bithamanajil financing: impacts on Islamic banking performance, *Thunderbird International Business Review*, 41, 461–80. (16)
- SAMA (2016). <https://www.sama.gov.sa/en-us/economicreports/pages/annualreport.aspx>
- Saxegaard (2006). Excess Liquidity and Effectiveness of Monetary Policy: Evidence from Sub-Saharan Africa, IMF Working Paper WP/06/115.

Sukmana, R. &Kassim, S. (2010). Roles of the Islamic banks in the monetary transmission process in Malaysia. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management. Vol. 3 No. 1, pp. 7-19.

Thomson Reuters , State of the global Islamic economy report, 2016/2017, p58.

Zaheer, S., Ongena, S. &Wijnbergen, S. (2013). The Transmission of Monetary Policy Through Conventional and Islamic Banks. Eighth International Conference on Islamic Economics and Finance.

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v2.18.12